

كتاب الديات

قوله ﴿كُلُّ مَنْ أَتَلَفَ إِنْسَانًا، أَوْ جُزْءًا مِنْهُ بِمُبَاشَرَةٍ، أَوْ سَبَبٍ فَعَلَيْهِ دِيَّتُهُ. فَإِنْ كَانَ عَمْدًا مَحْضًا: فَهِيَ مِنْ مَالِ الْجَانِي حَالَةً﴾ .

بلا نزاع . ويأتى ذلك فيما لا تحمله العاقلة فى « باب العاقلة » .

تنبيه : قوله ﴿وَإِنْ كَانَ شِبْهَ عَمْدٍ أَوْ خَطَا، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ: فَعَلَى

عَاقِلَتِهِ﴾ .

أما الخطأ وما جرى مجراه : فتحمله العاقلة .

وأما شبه العمد : فحزم المصنف هنا : بأنها تحمله . وهو المذهب .

وقال أبو بكر : لا تحمله .

ويأتى ذكر الخلاف صريحاً فى كلام المصنف فى « باب العاقلة » .

قوله ﴿وَلَوْ أَلْتَقَى عَلَى إِنْسَانٍ أَفْعَى، أَوْ أَلْقَاهُ عَلَيْهَا فَفَقَتَلْتُهُ، أَوْ طَلَبَ

إِنْسَانًا بِسَيْفٍ مُجَرَّدٍ فَهَرَبَ مِنْهُ، فَوَقَعَ فِي شَيْءٍ تَلَفَ بِهِ - بَصِيرًا كَانَ

أَوْ ضَرِيرًا - : وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال فى الترغيب ، والبلغة : وعندى أنه كذلك إذا اندهش ، أو لم يعلم بالبئر .

أما إذا تعمد إلقاء نفسه ، مع القطع بالهلاك : فلا خلاص من الهلاك . فيكون

كالباشر من التسبب .

قال فى الفروع : ويتوجه أنه مراد غيره .

قلت : الذى ينبغى أن يجزم به : أنه مراد الأصحاب . وكلامهم يدل عليه .

تنبيه : قوله ﴿أَوْ حَفَرَ بئْرًا فِي فِنَائِهِ، فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ: وَجَبَتْ

عَلَيْهِ دِيَّتُهُ﴾ .

مراده : إذا كان الحفر محرماً ، وسواء كان في فئانه أو غيره . فراده : ضرب
مغال . لاحصر المسألة في ذلك .

وتقدم في « كتاب الجنائيات » قبيل قوله « وشبه العمدة » في الفائدة الثامنة
« إذا حفر في بيته بئراً وستره ليقع فيه أحد » .

وتقدم في أواخر العصب في كلام المصنف « إذا حفر في فئانه بئراً لنفسه ،
أو حفرها في سابلة لنفع المسلمين . ووقع فيها شيء ما حكمه ؟ » فليراجع .

قوله ﴿ أَوْ صَبَّ مَاءً فِي طَرِيقٍ ، فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ : وَجَبَتْ عَلَيْهِ
دِيَّتُهُ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الترغيب : إن رشه لذهب الغبار : فصلحة عامة ، كحفر بئر في سابلة .

وفيه روايتان .

نقل ابن منصور : إن التي كيساً فيه دراهم في الطريق فسكالكقاء الحجر ، وأن

كل من فعل فيها شيئاً ليس منفعة : ضمن .

وتقدم في أواخر العصب « لو ترك طينا في الطريق ، أو خشبة أو عموداً ،

أو حجراً ونحو ذلك ، فتلف به شيء » فليراجع .

قوله ﴿ أَوْ بَالَتْ فِيهَا دَابَّتُهُ وَيَدُهُ عَلَيْهَا ، فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ : وَجَبَتْ

عَلَيْهِ دِيَّتُهُ ﴾ .

وهذا المذهب . سواء كان راكباً أو قائداً أو سائقاً . وعليه الأصحاب .

وقال المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع : وقياس المذهب لا يضمنه ، كمن

سلم على غيره ، أو أمسك يده فمات ونحوه . لعدم تأثيره .

قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿ وَإِنْ حَفَرَ بَيْتًا ، وَوَضَعَ آخَرَ حَجْرًا ، فَعَثَرَ بِهِ إِنْسَانٌ ، فَوَقَعَ

فِي الْبَيْتِ ﴾ فقد اجتمع سببان مختلفان .

﴿ فَالضَّمَانُ عَلَىٰ وَاضِعِ الْحَجَرِ ﴾ .

وهذا المذهب المشهور .

وقال في الفروع : وهو أشهر .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح

والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاروي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : الضمان عليهما .

قال في الفروع : فيتخرج منه ضمان المتسبب . اختاره ابن عقيل ، وغيره .

وجعله أبو بكر كقاتل وممسك .

تنبيه : محل الخلاف : إذا تعديا بفعل ذلك .

أما إن تعدى أحدهما : فالضمان عليه وحده . قاله الأصحاب .

وتقدم أحكام البيئر في أواخر الغصب .

قوله ﴿ وَإِنْ غَصَبَ صَغِيرًا فَهَشَّتْهُ حَيَّةٌ ، أَوْ أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٌ

فَفِيهِ الدِّيَّةُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ولكن شرط ابن عقيل في ضمانه كون أرضه تعرف بذلك .

وحكى صاحب النظم في الغصب : أن ابن عقيل قال : لا يضمنه .

فأمره : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : مثل الحية والصاعقة كل سبب يختص

البقعة ، كالوباء وانهدام سقف عليه ، ونحوهما .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ بَمَرَضٍ : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وكذا لو مات فجأة . وهما روايتان .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،
والفروع . وغيرهم .

أمرهما : تجب عليه الدية . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

والوجه الثاني : لا تجب . نقله أبو الصقر .

وجزم به في المنور . وقدمه في الحرر .

قال الحارثي في الغصب : وعن ابن عقيل لا يضمن . ولم يفرق بين الصاعقة

والمرض . وهو الحق . انتهى .

وتقدم في أوائل الغصب « إذا غصب صغيراً : هل يضمنه بذلك ؟ » في كلام

المصنف رحمه الله .

فأمره : لو قيد حراً مكلفاً وغلّه ، فتلف بصاعقة أو حية : ففيه الدية . على

الصحيح من المذهب .

جزم به في الوجيز . وقدمه في النظم .

وقيل : لا تجب .

وأطلقهما في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ اصْطَدَمَ نَفْسَانِ ﴾ .

قال في الروضة : بصيران ، أو ضريران ، أو أحدهما .

قلت : وكذا قال المصنف والشارح .

﴿ فإنا : فعلى عاقلة كل واحدٍ منهما دية الآخر ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الخرق ، والمحزر ، والمنفى ، والشرح ، والزر كشي ،
والنظم ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

وقيل : يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية . وهو تخريج لبعضهم .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه سواء كان تصادمهما عمداً أو خطأ . وهو

صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : إذا كان عمداً يضمنان دون عاقلتهما .

وقال في الرعية : وهو أظهر .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَا رَاكِبَيْنِ ، فَاتَتِ الدَّابَّتَانِ : فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

قِيَمَةُ دَابَّةِ الْآخَرِ ﴾ .

وهذا المذهب . جزم به في المنفى ، والشرح ، والمحزر ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : على كل واحد منهما نصف قيمة دابة الآخر .

وقدم في الرعايتين : إن غلبت الدابة راكبها بلا تفریط : لم يضمن .

وجزم به في الترغيب ، والوجيز ، والحاوى الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَسِيرُ ، وَالْآخَرُ واقِفًا ، فَعَلَى السَّائِرِ ضَمَانُ

الواقِفِ ودَابَّتُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقِ ضَيْقٍ ، قَاعِدًا أَوْ واقِفًا . فَلَا

ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَعَلَيْهِ ضَمَانُ مَا تَلَفَ بِهِ ﴾ .

ذكر المصنف هنا مسألتين :

إمراهما : ما يئلفه السائر إذا كان الآخر واقفاً ، أو قاعداً . فقطع بضمان

الواقف ودابته على السائر ، إلا أن يكون في طريق ضيق قاعداً أو واقفاً . فلا ضمان

عليه . وهو أحد الوجهين . وهو المذهب منهما . ونص عليه .

وجزم به في المعنى ، والشرح ، والوجيز .
وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى .
وقيل : يضمه السائر . سواء كان الواقف في طريق ضيق ، أو واسع .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والزركشى . وهو ظاهر كلام الخرقى .
وأطلقتهما في الفروع .
المسألة الثانية : ما يتلغه الواقف أو القاعد للسائر في الطريق الضيق . فجزم
المصنف هنا : أنه يضمه .

وجزم به في الشرح ، وشرح ابن منجا . واختاره المصنف .
والصحيح من المذهب : أنه لا يضم . نص عليه .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .
وأما ما يتلف للسائر إذا كانت الطريق واسعا : فلا ضمان على الواقف
والقاعد . على الصحيح من المذهب . وقطع به كثير منهم .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .
وقيل : يضمه . ذكره الزركشى ، وغيره .

تخيراه

أمرهما : قوله « فعلى السائر ضمان الواقف ودابته » .
ضمان الواقف يكون على عاقلة السائر ، وضمان دابة الواقف على نفس السائر
صرح به الأصحاب .
فظاهر كلام المصنف غير مراد .

الثانى : قوله « إلا أن يَكُونِ فِي طَرِيقِ ضَيْقٍ . قَاعِدًا أَوْ وَاقِفًا » .
قال ابن منجا : لا بد أن يلحظ أن الطريق الضيق غير مملوك للواقف ،

أو القاعد . لأنه إذا كان مملوكاً لم يكن متعدياً بوقوفه فيه ، بل السائر هو المتعدى
بسلوكة ملك غيره بغير إذنه . انتهى .

فأمره : لو اصطدم عبدان ماشيان فماتا : فهدر .
وإن مات أحدهما فقيمته في رقبة الآخر كسائر جنائته .
وإن اصطدم حر وعبد فماتا : ضمنت قيمة العبد في تركة الحر . على الصحيح
من المذهب .

وقيل : نصفها .

وتجب دية الحر كاملة في تلك القيمة .

قال في الفروع : ويتوجه الوجه : أو نصفها . وما هو ببعيد .
قوله ﴿ وَإِنْ أَرْكَبَ صَبِيَّيْنِ لَأَوْلَايَةٌ لَهُ عَلَيْهِمَا ، فَاصْطَدَمَا ،
فَمَاتَا : فَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّتُهُمَا ﴾ .

هذا أحد الوجهين .

جزم به في الترغيب ، والنظم ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، والشرح ،
وشرح ابن منبج .

والصحيح من المذهب : أن الضمان على الذي أركبهما . اختاره ابن عبدوس
في تذكرته .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والهادي ، والكافي ، والمحزر ،
والنور .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

تفصيله

أمرهما : محل الخلاف في نفس الدية : على من يجب ؟

أما إن كان التالف مالا : فإن الذي أركبهما يضمه قولاً واحداً .

الثاني : ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى : أنه لو أركبهما من له ولاية عليهما : أنه لا شيء عليه .

وتحريم ذلك : أنه لو أركبهما المصلحة ، فهما كما لو ركبا وكانا بالعين عاقلين ، على ما تقدم . وهذا الصحيح من المذهب . اختاره القاضي وغيره .

وجزم به في الكافي ، وغيره
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال ابن عقيل : إنما ذلك إذا أركبهما لغيرهما على الركوب إذا كانا يثبتان بأنفسهما . فأما إن كانا لا يثبتان بأنفسهما : فالضمان عليه .

وقال في الترغيب : إن صلحا للركوب وأركبهما ما يصلح لركوب مثلهما : لم يضمن ، وإلا ضمن .

قلت : وهو الصواب . ولعله مراد من أطلق .

فوائد

الأولى : لو ركب الصغيران من عند أنفسهما : فهما كالبالغين فيما تقدم .

الثانية : لو اصطدم كبير وصغير . فإن مات الصغير : ضمنه الكبير . وإن مات الكبير : ضمنه الذي أركب الصغير .

الثالثة : لو تجاذب اثنان حبلا أو نحوه ، فانقطع فسقطا فماتا : فهما كالمتصادمين سواء انكبا أو استلقيا ، أو انكب أحدهما واستلقى الآخر . لكن نصف دية المنكب على عاقلة المستلقى مغالطة ، ونصف دية المستلقى على عاقلة المنكب مخففة قاله في الرعاية .

تغيب : تقدم في أواخر «باب الغصب» أحكام ما إذا اصطدم سفينتان فليعاود .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَى ثَلَاثَةٌ بِمَنْجَنِيْقٍ . فَقَتَلَ الْحَجْرُ إِنْسَانًا : فَعَلَى عَاقِلَةِ

كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَلَاثُ دِيَتِهِ ﴾ .

ولا قود لعدم إتمام التصد غالباً . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .
وقال في الرعاية ، وغيره ، وقيل : تجب الدية في بيت المال . فإن تعذر فعلى
العاقلة .

وفي الفصول احتمال : أنه كرميه عن قوس ومقلاع وحجر عن يد .
ونقل المروزي يفديه الإمام . فإن لم يكن فعليهم .
واختار في الرعاية : أن ذلك عمداً ، إذا كان الغالب الإصابة .
قلت : إن قصدوا رميه : كان عمداً ، وإلا فلا .
قوله ﴿ وَإِنْ قُتِلَ أَحَدُهُمْ : فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ . أَحَدُهَا : يُبْلَغُ فِعْلَ
نَفْسِهِ . وَعَلَى عَاقِلَةٍ صَاحِبِيهِ ثَلَاثًا الدِّيَّةُ ﴾ .
وهو المذهب . جزم به القاضي في الجرد ، والمصنف في العمدة ، والأدبى
البغدادى في منتخبه .

وقال في المعنى : هذا أحسن ، وأصح في النظر .
وقدمه في الخلاصة ، وإدراك الغاية .
والثانى : عليهما كمال الدية .

قال أبو الخطاب - وتبعه صاحب الخلاصة - هذا قياس المذهب .
وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .
وأطلقهما في الفروع ، والمذهب ، والمستوعب .
والثالث : على عاقلته ثلث الدية لورثته ، وثلثاها على عاقلة الآخرين .
ويحتمله كلام الخرقى .

وهذا الوجه مبنى على إحدى الروايتين الآتيتين في أن جنائته على نفسه تجب
على عاقلته . وأطلقهن في الشرح .

وقال ابن عقيل في التذكرة : تكون عليه ، يدفعها إلى ورثته .

تنبيه : قوله « أحدهما يلغى فعل نفسه . وعلى عاقلة صاحبيه ثلثا الدية » .

يعنى : يلغى فعل نفسه وما يترتب عليه .

وقال ابن منجا في شرحه : وأما كون أحدهم - إذا قتله الحجر - يلغى فعل

نفسه في وجهه : فقياس على المتصادين . وقد تقدم .

فعلى هذا : يجب كمال الدية على عاقلة صاحبيه .

صرح بذلك المصنف في المعنى .

ولم يرتب المصنف هنا على إلغاء فعل نفسه كمال الدية ، بل رتب عليه وجوب

ثلثي الدية على عاقلة صاحبيه . قال : ولا أعلم له وجهاً . بل وجه إيجاب ثلثي الدية

على عاقلة صاحبيه : أن يجعل ما قابل فعل المقتول ساقطاً لا يضمنه أحد . لأنه

شارك في إتلاف نفسه . فلم يضمن ما قابل فعله ، كما لو شارك في قتل بهيمته

أو عبده .

وهذا صرح به المصنف في المعنى . ونسبه إلى القاضى . انتهى كلام ابن منجا .

وليس فيه كبير جدوى . ولا يرد على المصنف ما قال . فإن مراده بقوله « يلغى

فعل نفسه » أنه يسقط فعل نفسه ، وما يترتب عليه . بدليل قوله « وعلى عاقلة

صاحبيه ثلثا الدية » .

ولا يلزم من إلغاء فعل نفسه وجوب كمال الدية .

وعلى تقدير أنه يلزمه ذلك : فحله إذا لم يكن يذكر الحكم . والله أعلم .

فائدة : لو قتل الحجر الثلاثة ، فعلى قول القاضى : على عاقلة كل واحد ثلثا

الدية ، وثلثها هدر .

وعلى قول أبي الخطاب : على عاقلة كل واحد كمال الدية للآخرين .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ : فَالَّذِي هَلَّ فِي أَمْوَالِهِمْ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

قال الزركشى : هذا هو المذهب المختار للأصحاب .

قال الشارح : فإن كانوا أكثر من ثلاثة فالدية حالة في أموالهم في الصحيح من المذهب ، إلا على الوجه الذى اختاره أبو الخطاب . فإنهم إذا كانوا أربعة ، فقتل الحجر أحدهم : فإنه يجب على عاقلة كل واحد من الثلاثة الباقين ثلث الدية . لأنهم يحملوها كلها . انتهى .

قال فى المحرر ، والنظم ، والفروع : وإن زادوا على ثلاثة : فالدية فى أموالهم . وعنه : على العاقلة . لاتحاد فعلهم .

قال فى الرعايتين ، والحاوى : وإن كانوا أربعة ، فالدية عليهم كالتخسة . زاد فى الكبرى : فى الأصح .

وعنه على عواقلهم . انتهى .

فأمره : لا يضمن من وضع الحجر وأمسك الكفة ، كمن أوتر القوس وقرب السهم . هذا المذهب .

وقال القاضى ، وابن عقيل : يتوجه روايتنا بمسك .

قوله ﴿ وَإِنْ جَنَىٰ إِنْسَانٌ عَلَىٰ نَفْسِهِ ، أَوْ طَرَفَهُ خَطَاً ، فَلَا دِيَّةَ لَهُ ﴾ .

هذا المذهب .

قال ابن منبج فى شرحه : هذا المذهب .

وصححه المصنف ، والشارح .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال أبو الخطاب فى الهداية : وهو القياس .

وعنه : على عاقلته . ديته لورثته . ودية طرفه لنفسه .

وقدمه في الهادي ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
ونظم المفردات . وهو منها .

ونص عليه في رواية ابن منصور وأبي طالب .

قال في الفروع : وعنه دية عاقلته له أو لورثته .

اختاره الخرقى ، وأبو بكر ، والقاضى ، وأصحابه . انتهى .

قال المصنف ، والشارح ، والزرکشى : هو ظاهر كلام الخرقى . ذكره فيما إذا

رمى ثلاثة بمنجنيق ، فرجع الحجر فقتل أحدهم .

قال في الفروع : ولا نحمله دون الثلث في الأصح . قاله في الترغيب .

نقل حرب - فيمن قتل نفسه - لا يودى من بيت المال .

قوله ﴿ وَإِنْ نَزَلَ رَجُلٌ بَطْرًا ، فَخَرَّ عَلَيْهِ آخَرٌ . فَاتَ الْأَوَّلُ مِنْ

سَقَطِهِ ، فَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَتُهُ . وَإِنْ سَقَطَ ثَلَاثُ فَمَاتَ الثَّانِي . فَعَلَى عَاقِلَتِهِ

دِيَتُهُ . وَإِنْ مَاتَ الْأَوَّلُ مِنْ سَقَطِهِمَا فِدِيَتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِمَا ﴾ .

ودم الثالث هدر . لا أعلم في ذلك خلافاً .

وجزم به في المحرر ، والنظم ، والوجيز ، والفروع ، وغيرهم .

وإن ماتوا كلهم : فدية الأول على عاقلة الآخرين نصفين . ودية الثاني على

عاقلة الثالث . والثالث هدر .

فأمره : لو تعدد ذلك واحد منهم ، أو كلهم ، وكان ذلك يقتل غالباً : وجب

عليه القود . وإلا فهو عمد خطأ . فيه الدية المعلقة .

فإن كان الوقوع خطأ : فعلى عاقلتهما الدية مخففة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ جَذَبَ الثَّانِي ، وَجَذَبَ الثَّانِي الثَّلَاثَ :

فَلَا شَيْءَ عَلَى الثَّلَاثِ . وَدِيَتُهُ عَلَى الثَّانِي ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهذا المذهب . وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع .

وفي الوجه الثاني : ديته على الأول والثاني نصفين . صححه في التصحيح .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا .

لكن إنما محل ذلك على العاقلة عندهم .

وقيل : يسقط ثلثها

وقيل : يجب على عاقلته إرثاً .

وقيل : على عاقلة الثاني نصفها ، والباقي هدر .

وقيل : دمه كله هدر .

ذكر هذه الأوجه الأخيرة في الرعايتين .

قال بعضهم : وفيه نظر . بل حكاية ذلك في هذه المسألة غلط .

وإنما هذه الأوجه : فيما إذا جذب الثالث رابعاً .

وقد أخذ هذه المسألة من المحرر . وأسقط منها الرابع ، ففسدت الأوجه .

انتهى .

قوله ﴿ وَدِيَّةُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ ﴾ .

وهي أحد الوجوه . وقدمه في الرعايتين .

والوجه الثاني : يجب على الأول نصف ديته ، ويهدر نصفها في مقابلة فعل

نفسه . وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منجا .

والوجه الثالث : وجوب نصف ديته على عاقلته لورثته ، كما قلنا « إذا رمى ثلاثة

بمنجنيق ، فقتل الحجر أحدهم » وهو تخريج في الشرح .

وقيل : دمه هدر . وأطلقهن في الفروع .

تبيين : قال ابن منجا في شرحه ، فإن قيل : ظاهر كلام المصنف : أن الدية

على من ذكر ، لاعلى عاقلتهم . وصرح فى المغنى : أن دية الثالث على عاقلة الثانى
أو على عاقلته وعاقلة الأول نصفين . وأن دية الثانى على عاقلة الأول .
قيل : قال فى النهاية - بعد ذكر المسألة - : هذا عمد خطأ . وهل يجب فى
مال الجانى ، أو على العاقلة ؟ فيه خلاف بين الأصحاب .
فعلل المصنف ذكر أحد الوجهين هنا ، والآخرفى المغنى . انتهى .
وقد حكى الخلاف فى الرعايتين .

فأمرتاه

إمراهما : دية الأول ، قيل : تجب كلها على عاقلة الثانى ، ويلغى فعل نفسه .
وقيل : يجب نصفها على الثانى . ويهدر نصف دية القاتل ، لفعل نفسه .
وقيل : يجب نصفها على نفسه لورثته . وأطلقهن فى الشرح .
الثانية : لو كانوا أربعة ، فحذب الأول الثانى ، والثانى الثالث . والثالث
الرابع : فدية الرابع على الثالث . على الصحيح من المذهب . جزم به فى الوجيز .
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .
وقيل : على الثلاثة أمثلاثاً .
وأما دية الثالث : فعلى الثانى . على الصحيح من المذهب . جزم به فى الوجيز .
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، وشرح ابن رزبن .
وقيل : نصفها على الثانى .
وقيل : على الأولين .
وقيل : ثلثاها .
وقيل : دمه هدر . واختاره فى المحرر . وأطلقهن فى الفروع .
وأما دية الثانى : فعلى الأول والثالث . على الصحيح من المذهب .
جزم به فى الوجيز ، والمنور .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، وشرح ابن رزين .
وقيل : بل ثلثاها عليهما .

وقيل : على الثالث .

قال المجد : لاشيء على الأول ، بل على الثالث كلها أو نصفها .
وقيل : نصفها .

قال في الفروع : ويتوجه على الوجه الأول في دية الثالث : أنها على الأول .
وأما دية الأول : فعلى الثاني والثالث نصفان . على الصحيح من المذهب .
جزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير .
وقيل : ثلثاها عليهما .

نفيه : تنمة الدية في جميع الصور : فيه الروايتان فيما إذا جنى على نفسه .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ هَلَكَ مِنْ دَفْعَةِ الثَّالِثِ : اِحْتِمَلِ أَنْ يَكُونَ
ضَمَانُهُ عَلَى الثَّانِي ﴾ .

وقدمه في الرعايتين .

واحتمل أن يكون نصفها على الثاني .

وأطلقهما ابن منجا في شرحه .

وفي نصفها الآخر وجهان مبنيان على الخلاف في جنابة الإنسان على نفسه ،
على ما تقدم مراراً .

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَّ رَجُلٌ فِي زُبْيَةِ أَسَدٍ . فَجَذَبَ آخَرَ ، وَجَذَبَ الثَّانِي
ثَلَاثًا . وَجَذَبَ الثَّالِثُ رَابِعًا . فَقَتَلَهُمُ الْأَسَدُ ، فَالْقِيَّاسُ : أَنَّ دَمَ الْأَوَّلِ
هَدْرٌ ، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّةُ الثَّانِي . وَعَلَى عَاقِلَةِ الثَّانِي دِيَّةُ الثَّالِثِ . وَعَلَى
عَاقِلَةِ الثَّالِثِ دِيَّةُ الرَّابِعِ ﴾ .

وهذا المذهب . جزم به فى الوجيز .
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وفيه وجه آخر : أن دية الثالث على عاقلة الأول والثانى نصفان . ودية الرابع
على عاقلة الثلاثة أثلاثاً .

وقيل : دية الثالث على الثانى خاصة .

وقال فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، وإدراك الغاية : مقتضى القياس
أن يجب لسكل واحد دية نفسه ، إلا أن دية الأول تجب على الثانى والثالث .
لأنه مات من جذبه وجذبة الثانى للثالث ، وجذبة الثالث للرابع . فسقط فعل
نفسه .

وأما دية الثانى : فتجب على الثالث والأول نصفين .

وأما دية الثالث : فتجب على الثانى خاصة .

وقيل : بل على الأول والثانى .

وأما دية الرابع : فهى على الثالث فى أحد الوجهين . وقدمه فى الخلاصة .

وفى الآخر : تجب على الثلاثة أثلاثاً . انتهىوا .

قال فى الرعاية : هذا القياس .

قال فى المذهب : لما قدم ما قاله على رضى الله تعالى عنه .

قال : والقياس غير ذلك .

وروى عن على رضى الله عنه : أنه قضى للأول برع الدية . وللثانى بنثلها .

وللثالث بنصفها . وللرابع بكاملها على من حضر . ثم رفع إلى النبى صلى الله عليه

وسلم . فأجاز قضاءه . فذهب الإمام أحمد رحمه الله إليه توقيفاً .

وجزم به الأدهى فى منتخبه .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

قال في المحرر ، والرعايتين ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم -
في خبر على رضى الله عنه - وجعله على قبائل الذين ازدحموا .
قال في المستوعب : قضى للأول ربع الدية . لأنه هلك فوجه ثلاثة . وللثاني
بثلثها . لأنه هلك فوجه اثنان . وللثالث بنصفها . لأنه هلك فوجه واحد . وللرابع
بكلها .

تفيم : حكى المصنف هنا : ماروى عن على رضى الله عنه ، فيما إذا خَرَّ رجل
في زية أسد فنجذب آخر - إلى آخره .

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وجماعة .

وذكر في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم :
هذه المسألة . ثم قالوا : ولو تدافع وتزاحم عند الحفرة جماعة . فسقط منهم أربعة
فيها متجاوزين ، كما وصفنا . فهى الصورة التى قضى فيها على رضى الله عنه . فصورة
على رضى الله عنه التى حكاه هؤلاء . جزم بها وبحكمها فى المحرر ، والحاوى
الصغير . مع حكايتهما الخلاف فى مسألة المصنف .

وقدم ما جزم به فى الرعايتين ، وغيره .

وأما صاحب الفروع : فإنه ذكر المسألة الأولى ، وهى مسألة المصنف .

وذكر الخلاف فيها .

ثم قال : وكذا إن ازدحم وتدافع جماعة عند الحفرة ، فوقع أربعة متجاوزين
فظاهره : إجزاء الخلاف فى المسألتين ، وأنها فى الخلاف سواء . وهو أولى .

ويدل عليه كلام المصنف ، وصاحب الهداية ، وغيرهما . لكونهم جعلوا ما روى
عن على رضى الله عنه فى ذلك . والله أعلم .

فائدة : ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله : أن ستة تغاطسوا فى الفرات
فمات واحد . فرفع إلى على رضى الله عنه ، فشهد رجلان على ثلاثة ، وثلاثة على

اثنتين ، فقتضى بخمسي الدية على الثلاثة ، وثلاثة أخماسها على الاثنين . ذكره الخلال وصاحبه [١] .

فأمره : ذكر ابن عقيل : إن نام على سطحه ، فهوى سقفه من تحته على قوم لزمه المكث ، كما قاله المحققون فيمن ألقى في مركبه نار . ولا يضمن ما تلف بسقوطه . لأنه ملجأ لم يتسبب . وإن تلف شيء بدوام مكثه أو بانتقاله : ضمنه . واختار ابن عقيل في التائب العاجز عن مفارقة المعصية في الحال ، أو العاجز عن إزالة أثرها - كمتوسط المسكان المنصوب ، ومتوسط الجرحى - : تصح توبته مع العزم والندم . وأنه ليس عاصياً بخروجه من الغضب .

قال في الفروع : ومنه توبته بعد رمى السهم أو الجرح ، وتخليصه صيد الحرم من الشبك ، وحمله المنصوب لربه ليرتفع الإنم بالتوبة . والضمان باق . بخلاف ما لو كان ابتداء الفعل غير محرم - كخروج مستعير من دار انتقلت عن المعير ، وخروج من أجنب من مسجد ، ونزع مجامع طلع عليه الفجر - فإنه غير آثم اتفاقاً . ونظير المسألة : توبة مبتدع لم يتب من أصله : تصح .

وعنه : لا تصح . اختاره ابن شاقلا .

وكذا توبة القاتل قد تشبه هذا . وتصح على أصح الروايتين . وعليه الأصحاب وحق الأدمى لا يسقط إلا بالأداء إليه .

وكلام ابن عقيل يقتضى ذلك .

وأبو الخطاب منع أن حركات الغاصب للخروج طاعة . بل معصية . فعلها لدفع أكثر المعصيتين بأقلهما . والكذب لدفع قتل إنسان .

قال في الفروع : والقول الثالث : هو الوسط .

وذكر المجد : أن الخارج من الغضب ممتثل من كل وجه ، إن جاز الوطاء ،

(١) زيادة من نسخة فضيلة الشيخ عبد الله بن حسن .

لمن قال « إن وطئتكَ فأنت طالق ثلاثاً » وفيها روايتان . وإلا توجه لنا أنه عاص مطلقاً ، أو عاص من وجه ، ممتثل من وجه . انتهى .

قوله ﴿ وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى طَعَامِ إِنْسَانٍ ، أَوْ شَرَابِهِ ، وَلَيْسَ بِهِ مِثْلُ ضَرُورَتِهِ ، فَمَنَعَهُ حَتَّى مَاتَ : ضَمِنَهُ ، نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ وهو المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، والمنور ، والفروع ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وعند القاضى : على عاقلته .

ويأتى في أواخر الأطعمة « إذا اضطر إلى طعام غيره » .

فأمره : مثل المسألة في الحكم : لو أخذ منه ترساً كان يدفع به عن نفسه ضرباً . ذكره في الانتصار .

قوله ﴿ وَخَرَجَ عَلَيْهِ أَبُو الْخَطَّابِ كُلٌّ مِنْ أَمْكَنَهُ إِنجَاءِ إِنْسَانٍ مِنْ هَلَكَةٍ فَلَمْ يَفْعَلْ ﴾ .

ووافق أبو الخطاب ، وجمهور الأصحاب على هذا التخريج .

قال في الفروع : وخرج الأصحاب ضمانه على المسألة التي قبلها . فدل على أنه مع الطلب . انتهى .

قال في المحزر : وألحق القاضى ، وأبو الخطاب كل من أمكنه إنجاء شخص من هلكة فلم يفعل . وفرق غيرهما بينهما . انتهى .

قال المصنف هنا ، وتبعه الشارح وغيره « وليس ذلك مثله » .

وفرقوا بأن الهلاك فيمن أمكنه إنجاء إنسان من هلكة فلم يفعل : لم يكن بسبب منه . فلم يضمنه ، كما لو لم يعلم بحاله .

وأما مسألة الطعام : فإنه منعه منه منعاً كان سبباً في هلاكه ، فافترقا .
قال في القروع : فدل أن كلام الأصحاب عند المصنف « لو لم يطلبه » فإن كان ذلك مرادهم : فالفرق ظاهر .

ونقل محمد بن يحيى - فيمن مات فرسه في غزاة - لم يلزم من معه فضل حمله .

ونقل أبو طالب : يذكر الناس . فإن حملوه ، وإلا مضى معهم .

فائدة : من أمكنه إنجاء شخص من هلكة فلم يفعل . ففي ضمانه وجهان .
وأطلقهما في القروع ، والقواعد الأصولية .

أمرهما : يضمنه . قدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

وجزم به في الخلاصة ، والمنور .

والوجه الثاني : لا يضمنه .

اختاره المصنف في المغنى ، والشارح .

وقيل : الوجهان أيضاً في وجوب إنجائه .

قلت : جزم ابن الزاغوني في فتاويه باللزوم .

وتقدم ما يتعلق بذلك في « كتاب الصيام » .

تنبيه : قال في القواعد الأصولية - لما حكى الخلاف - : هكذا ذكره فيمن

وقفت على كلامه . وخصوا الحكم بالإنسان . ويحتمل أن يتعدى إلى كل مضمون

إذا أمكنه تخليصه فلم يفعل حتى تلف .

ويحتمل أن يختص الخلاف بالإنسان دون غيره . لأنه أعظم حرمة من غيره .

ويحتمل أن يتعدى إلى كل ذي روح . كما اتفق الأصحاب على بذل فضل الماء

للهائم . وحكوا في الزرع روايتين .

وذكر أبو محمد : إذا اضطرت بهيمة الأجنبي إلى طعامه ، ولا ضرر يلحقه
بيدله ، فلم يبيدله حتى ماتت : فإنه يضمنها . وجعلها كالآدمي . انتهى .

قوله ﴿ وَمَنْ أَفْزَعَ إِنْسَانًا فَأَحْدَثَ بِغَائِطٍ ، فَعَلَيْهِ ثَلَاثُ دِيْتِهِ ﴾ .
هذا المذهب . نص عليه .

قال ابن منجا : هذا المذهب . وهو أصح .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،
والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وجزم به الأدمي في منتخبه ، وناظم المفردات . وهو منها .

وعنه : لا شيء عليه . وجزم به في الوجيز .

ومال إليه الشارح . وصححه الناظم .

وقدمه في المحرر . ذكره في آخر « باب أرش الشجاج » .

وأطلقهما في الفروع .

فائدة : وكذا الحكم لو أحدث ببول .

ونقل ابن منصور : الإحداث بالريح كالإحداث بالبول والغائط . وهذا

للمذهب . ذكره القاضى ، وأصحابه .

وجزم به في الرعايتين ، والحاوي ، وناظم المفردات . وهو منها .

وقال المصنف ، والشارح : والأولى التفريق بين البول والريح . لأن البول

والغائط أحش . فلا يقاس الريح عليهما .

وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب .

واقصر الناظم على الغائط . وقال : هذا الأقوى .

ووجوب ثلث الدية على العاقلة بالإحداث : جزم به ناظم المفردات . وهو منها .

تبيين : محل الخلاف إذا لم يستمر .

قال في الرعايتين ، والحاوى : فأحدث .
وقيل : مرة .

أما إن استمر الإحداث بالبول أو الغائط : فيأتى في كلام المصنف « إذا لم يستمسك الغائط أو البول » في « باب ديات الأعضاء ومنافعها » في الفصل الأول .

فأيرة : لو مات من الإفزاع : فعلى الذى أفزعه الضمان . تحمله العاقلة بشرطه
وكذا لو جنى الفرعان على نفسه أو غيره .

جزم به ناظم المفردات . وهو منها .

قوله ﴿ وَمَنْ أَدَّبَ وَلَدَهُ ، أَوْ امْرَأَتَهُ فِي الشُّبُورِ ، أَوْ الْمُعَلِّمُ صَبِيَّهُ ،
أَوْ السُّلْطَانُ رَعِيَّتَهُ ، وَلَمْ يُسْرِفْ ، فَأَفْضَى إِلَى تَلْفِهِ : لَمْ يَضْمَنْهُ ﴾ .
هذا المذهب . نص عليه .

قال في القروع - فى أواخر « باب الإجارة » - لم يضمنه فى ذلك كله فى
المنصوص . نقله أبو طالب ، وبكر .

قال ابن منجا : هذا المذهب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وجزم به فى المحرر فى الأولى والأخيرة .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ،
وإدراك الغاية ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

ويتخرج وجوب الضمان على ما قاله فيما إذا أرسل السلطان إلى امرأة
ليحضرها . فأجهضت جنينها ، أو ماتت : فعلى عاقلته الدية .

وهذا التخريج لأبى الخطابى فى الهداية .

وقيل : إن أدب ولده فقلع عينه فقيه وجهان .

تغيب : أفادنا المصنف رحمه الله تعالى : أن السلطان إذا أرسل إلى امرأة

ليحضرها ، فأجهضت جنينها أو ماتت : أنه يضمن .

أما إذا أجهضت جنينها : فإنه يضمنه بلا نزاع أعلمه .
قال في الفروع : ومن أسقطت بطلب سلطان ، أو تهديده لحق الله تعالى
أو غيره ، أو ماتت بوضعها ، أو ذهب عقلها ، أو استعدى السلطان : ضمن السلطان
والمستعدى في الأخيرة في المنصوص فيهما . كإسقاطها بتأديب أو قطع يد لم يأذن
سيد فيه ، أو شرب دواء لمرض .

وأما إذا ماتت فزاعاً من إرسال السلطان إليها : فجزم المصنف هنا أنه يضمنها
أيضاً . وهو أحد الوجهين . والمذهب منهما .

جزم به في الهداية ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ، ونصراه في موضع .
وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

والوجه الثاني : لا يضمنها . جزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والكافي .

وأطلقهما في الفروع ، والنظم .

وقال المصنف في المعنى - في مواضع - : إن أحضر الخصم ظلمة عند السلطان :

لم يضمنها ، بل جنينها .

وفي المنتخب : وكذا رجل مستعدى عليه .

قال في الرعاية : وإن أفزعها سلطان بطلبها - وقيل : إلى مجلس الحكم

بحق الله تعالى أو غيره - فوضعت جنيناً ميتاً ، أو ذهب عقلها ، أو ماتت : فالدية
على العاقلة .

وقيل : بل عليه .

وقيل : من بيت المال .

وقيل : تهدر .

وإن هلكت برفعها : ضمنها .

وإن أسقطت باستعداد أحد إلى السلطان : ضمن المستعدى ذلك . نص عليه

وقيل : لا .

وإن فرعت فماتت فوجهان .

فأمرناه

إمرأهما : لو أذن السيد في ضرب عبده . فضر به المأذون له : ففي ضمانه وجهان . وأطلقهما في الفروع .

قال في الرعاية الكبرى : وهل يسقط بإذن سيده ؟ يحتمل وجهين . انتهى .

قلت : الصواب أنه لا يسقط .

ولو أذن الوالد في ضرب ولده ، فضر به المأذون له : ضمنه .

جزم به في الرعاية ، والفروع .

الثانية : قال في الفنون : إن شمت حامل ريح طيبخ . فاضطرب جنينها فماتت

هي ، أو مات جنينها ، فقال حنبلي وشافعيان : إذا لم يعلموا بها فلا إثم ، ولا ضمان .

وإن علموا ، وكانت عادة مستمرة أن الرائحة تقتل : احتمل الضمان للاضرار .

واحتمل عدمه ، لعدم تضرر بعض النساء . وكريح الدخان يتضرر بها صاحب

السعال ، وضيق النفس : لا ضمان ولا إثم .

قال في الفروع : كذا قال . والفرق واضح .

قوله ﴿ وَإِنْ سَلَّمَ وَلَدَهُ إِلَى السَّابِحِ ﴾ يعني : الحاذق ﴿ لِيُعَلِّمَهُ فَعَرِقَ :

لَمْ يَضْمَنْهُ ﴾ هذا المذهب .

قال في الفروع : لم يضمه في الأصح .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

واختاره القاضى ، وغيره .

ويحتمل أن تضمنه العاقلة . وهو لأبي الخطاب في الهداية .
وأطلق وجهين في المذهب .

قال الشارح : إذا سلم ولده الصغير إلى ساجح ليعلمه ، ففرق : فالضمان على عاقلة الساجح .

وقال القاضي : قياس المذهب أنه لا يضمنه . انتهى .

فائدة : لو سلم البالغ العاقل نفسه إلى الساجح ليعلمه ، ففرق : لم يضمنه .
قولاً واحداً .

قوله ﴿ وَإِنْ أَمَرَ عَاقِلًا يَنْزِلُ بَيْتًا ، أَوْ يَصْعَدُ شَجَرَةً ، فَهَلَكَ بِذَلِكَ :
لَمْ يَضْمَنْهُ ﴾ .

كما لو استأجره لذلك . إلا أن يكون الأمر السلطان . فهل يضمنه ؟
على وجهين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ،
والشرح ، وشرح ابن منجا ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .

أمرهما : لا يضمنه ، كما لو استأجره لذلك . وهو المذهب .

وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، وغيرها .

والوجه الثانى : يضمنه . وهو من خطأ الإمام .

واختاره القاضي في المحرر .

فائدة : لو أمر من لا يميز بذلك . قاله المصنف وغيره . وذكر الأكثر .

وجزم به في الترغيب ، والرعاية : لو أمر غير المكلف بذلك : ضمنه .

قال في الفروع : ولعل مراد الشيخ - يعنى به المصنف - ماجرى به عرف

وعادة . كقرابة وصحبة ، وتعليم ونحوه . فهذا متجه ، وإلا ضمنه .

قوله ﴿ وَإِنْ وَصَعَ جَرَّةٌ عَلَى سَطْحٍ ، فَرَمَتْهَا الرِّيحُ عَلَى إِنْسَانٍ ،
فَقَتَلَتْ : لَمْ يَضْمَنْهُ ﴾ .
هذا المذهب مطلقاً .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وشرح ابن منجا ، والرعاية
الصغرى ، والحاوى الصغير .

وقدمه في الفروع ، والمنفى ، والشرح ، وغيرهم .

وقيل : يضمن إذا كانت متطرفة . وهو احتمال للمصنف . جزم به في الوجيز
وقال الناظم : إن لم يفرط لم يضمن . وإن فرط ضمن في وجه . كمن بنى
حائطاً عمالاً ، أو ميزاباً .

فائدته

إصداهما لو دفع الجرة حال نزولها عن وصولها إليه : لم يضمن .

وكذا لو تدحرج فدفعه . ذكره في الانتصار .

وذكر في الترغيب فيها وجهان .

الثانية : لو حالت بهيمة بين المضطر وبين طعامه ، ولاتندفع إلا بقتلها ، فقتلها

مع أنه يجوز ، فهل يضمنها ؟ على وجهين في الترغيب .

واقصر عليه في الفروع .

قلت : قد تقدم نظيرها في آخر « باب الغضب » فيما إذا حالت البهيمة بينه

وبين ماله ، فقتلها .

فذكر الحارثي في الضمان احتمالين . واخترنا هناك عدم الضمان .

وظهر لنا هناك : أنها كالجراد إذا انفرش في طريق الحرم ، بحيث إنه لا يقدر

على المرور إلا بقتله .

باب مقادير ديات النفس

قوله ﴿ دِيَّةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، أَوْ مِائَتَا بَقْرَةٍ ، أَوْ أَلْفًا شَاةً ، أَوْ أَلْفٌ مِثْقَالٍ ، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ . فَهَذِهِ الْخُمْسُ أُصُولٌ فِي الدِّيَةِ . إِذَا أَحْضَرَ مَنْ عَلَيْهِ الدِّيَةُ شَيْئًا مِنْهُ : لَزِمَهُ قَبُولُهُ ﴾ .

هذا المذهب .

قال القاضي : لا يختلف المذهب : أن أصول الدية هذه الخمس .

قال ابن منجا في شرحه : هذه الرواية هي الصحيحة من المذهب .

قال الناظم : هذا المشهور من نص الإمام أحمد رحمه الله .

وصححه في الهداية ، والمذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم

وكون البقر والغنم من أصول الدية من مفردات المذهب .

وعنه : أن الإبل هي الأصل خاصة . وهذه أبدال عنها . فإن قدر على الإبل

أخرجها . وإلا انتقل إليها .

قال ابن منجا في شرحه : وهذه الرواية هي الصحيحة من حيث الدليل .

قال الزركشي : هي أظهر دليلاً ، ونصره .

وهي ظاهر كلام الخرقى . حيث لم يذكر غيرها .

وقال جماعة من الأصحاب ، على هذه الرواية : إذا لم يقدر على الإبل انتقل

إليها . وكذا لو زاد ثمنها .

وقال في العمدة : دية الحر المسلم ألف مثقال ، أو اثنا عشر ألف درهم .

أو مائة من الإبل . ولم أره لغيره .

قوله ﴿ وَفِي الْحُلَلِ رِوَايَتَانِ ﴾ .

- وأطلقهما ناظم المفردات .
إمراهما : ليست أصلاً في الدية .
وهو المذهب . صححه في التصحيح .
وجزم به في الوجيز .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع .
والرواية الثانية : هي أصل أيضاً . نصرها القاضي وأصحابه .
قال الزركشي : هي اختيار القاضي ، وكثير من أصحابه : الشريف ،
وأبي الخطاب ، والشيرازي ، وغيرهم .
وجزم في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، وغيرهم : أن
الحلل كغير الإبل من الأصول .
وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .
وهو من مفردات المذهب .
قوله ﴿ وَقَدَرُهَا مِائَتَا حُلَّةٍ ﴾ .
يعنى : على القول بأنها أصل .
كل حلة بردان . هكذا أطلق أكثر الأصحاب .
قال ابن الجوزي في المذهب : كل حلة بردان جديدان من جنس .
وقال أيضاً في كشف المشكل : الحلة لا تكون إلا نوبين .
قال الخطابي : الحلة نوبان إزار ورداء . ولا تسمى حلة حتى تكون جديدة
تحل عن طيِّبها . هذا كلامه . ولم يقل : من جنس .
قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا ، أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ ، وَجَبَتْ أَرْبَاعًا . خَمْسٌ
وَعِشْرُونَ بِنْتُ نَخَاضٍ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ
حِقَّةٌ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَدْعَةٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : أبو بكر ، والقاضي ،
والشريف ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل ، والشيرازي ، وابن البناء ، وغيرهم .
قال الزركشي : هذا أشهر الروایتين .
وجزم به الخرقى ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،
والفروع ، وغيرهم .

وعنه : أنها ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خَلِفة .
رجحها أبو الخطاب في الانتصار .
وجزم به في العمدة . واختاره الزركشى .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب .
وذكر في الروضة رواية : العمدة اثلاثاً . وشبه العمدة أرباعاً . على صفة
ما تقدم .

قال في الفروع : ويتوجه تخريج من حمل العاقلة : أن العمدة وشبهه كالخطأ
في قدر الأعيان ، على ما يأتى .

قوله في صفة الخَلِفة ﴿ فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا . وَهَلْ يُعْتَبَرُ كَوْنُهَا ثَنَائِيًا ؟
عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،
وشرح ابن منجا ، والزركشى .

أمرهما : لا يعتبر ذلك . وهو المذهب . وهو الذى ذكره القاضي .

وصححه في النظم . وقدمه في الفروع .

الوجه الثانى : يعتبر . وهى مالها خمس سنين ودخلت فى السادسة ، على

ما تقدم فى الأضحية .

صححه في التصحيح . وبه قطع القاضى فى الجامع .

وقيل : يعتبر كونها ثنايا ، إلى بازل عام . وله سبع سنين .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ خَطَأً وَجَبَتْ أَخْمَاسًا ، عِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَعِشْرُونَ ابْنُ مَخَاضٍ ، وَعِشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَعِشْرُونَ حِقَّةً ، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ﴾ .

هذا المذهب بلا نزاع .

وكلام المصنف يشمل الرجل والمرأة ، والذى والجنين . وهو قول القاضى فى الخلاف ، والجامع .

قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْبَقْرِ النِّصْفُ مُسْنَاتٍ ، وَالنِّصْفُ أَتْبَعَةٌ . وَفِي الْغَنَمِ : النِّصْفُ ثَنَائِيًا . وَالنِّصْفُ أَجْذَعَةٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وقال فى الوجيز : ويؤخذ فى العمد وشبهه من البقر : النصف مسنات والنصف أتبعة . ومن الغنم : النصف ثنايا ، والنصف أجذعة . وفى الخطأ يجب من البقر مسنات وتبعات . وأتبعه أثلاثاً . ومن الغنم والمعز أثلاثاً . ثلث من المعز نسيات . وثلثان من الغنم ، ثلث أجذاع . وثلث جذعات . ذكره القاضى فى خلافه ، واقتصر عليه . وهو احتمال فى جامعه ، ذكره الزركشى .

وقال فى الفروع : ويتوجه أنه يجرى ، وإن كان أحدهما أكثر من الآخر . وأنه كركاة .

قوله ﴿ وَلَا تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِي ذَلِكَ ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ سَلِيماً مِنْ

الْعُيُوبِ ﴾ هذا المذهب .

قال المصنف هنا : وهذا أولى . وصححه المصنف ، والشارح .
قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
قال في النظم : هذا المنصور من نص الإمام أحمد رحمه الله .
وقدمه في المغنى ، والشرح ، ونصراه .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .
وقال أبو الخطاب : يعتبر أن تكون قيمة كل بعير مائة وعشرين درهما .
قال المصنف هنا « فظاهر هذا : أنه يعتبر في الأصول كلها : أن تبلغ دية من
الأثمان » .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . ذكرها في الكافي وغيره . وعليها
الأصحاب . منهم : القاضى ، وأصحابه .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، وغيرهما .
واعتبروا جنس ماشيته في بلده .

قال في المغنى ، والشرح ، وذكر أصحابنا : أن مذهب الإمام أحمد رحمه الله
أن يؤخذ مائة من الإبل ، قيمة كل بعير مائة وعشرون درهما . فإن لم يقدر على
ذلك ، أو في اثني عشر ألف درهم أو ألف مثقال . ورداه .

قال في الرعايتين ، والحاوى : لا يجزىء معيب ، ولا دون دية الأثمان ، على
الأصح من إبل وبقر وغنم وحلل .

وقال في الصغرى : وقيل أدنى قيمة كل بعير : مائة وعشرون درهما ، وكل
بقرة أو حلة ستون درهما ، وكل شاة ستة دراهم . وحكاه في الكبرى رواية .
قال في المحرر ، وغيره : وعنه يعتبر أن لا تنقص قيمتها عن دية الأثمان .
قال الزركشى : اختاره أبو بكر .

وهذه الرواية مخالفة للرواية التي ذكرها في الكافي ، وغيره .

قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَلْلِ الْمُتَعَارَفِ ﴾ أى باليمن ﴿ فَإِنْ تَنَازَعَا ﴾ :
جُعِلَتْ قِيمَةُ كُلِّ حَلَّةٍ سِتِّينَ دِرْهَمًا ۝ .

قال فى المحرر ، والفروع : فعلى الرواية التى اختارها القاضى وأصحابه : يؤخذ
من الحلل المتعارف باليمن . فإن تنازعا : فقيمة كل حلة ستون درهما .

وتقدم نقل الرواية التى ذكرها فى الرعايتين .

قلت : قد يستشكل ماقاله المصنف . فإن صاحب المحرر والفروع بنى ذلك
على الرواية الثانية . وهو ظاهر .

وظاهر كلام المصنف ، والشارح ، والناظم : أن هذا مبنى على المذهب الذى
اختاره .

فعلى هذا : ينبغى أن يؤخذ المتعارف . بشرط أن تكون صحيحة سليمة من
العيوب ، من غير نظر إلى قيمة ألبتة ، كما فى غيرها .

حكى الزركشى كلام المصنف هنا . ثم قال : وهو ذهول منه . بل عند
التنازع يقضى بالمتعارف على المختار .

قوله ﴿ وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ : نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ ﴾ بلا نزاع ﴿ وَيَسَاوَى
جِرَاحَهَا جِرَاحَهُ إِلَى ثَلَاثِ الدِّيَةِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : المرأة فى الجراح على النصف من جراح الرجل مطلقاً ، كالزائد على
الثلث .

تفصيح : يحتمل قوله « إلى ثلث الدية » عدم المساواة فى الثلث . فلا بد أن
تكون أقل منه . وهو ظاهر كلام المصنف . وهو المذهب ، والصحيح من
الروايتين .

وصححه في المعنى ، والشرح . وقدمه في الرعايتين .
ويحتمل المساواة . وهو الرواية الأخرى . وهو أولى ، كما لو كان دونه .
واختاره الشريف ، وأبو الخطاب في خلافيهما ، والشيرازي .
وقدمه في الهداية ، والمستوعب .
قال ابن منجا : وهو ظاهر كلام المصنف . لأنه قال « فإذا زادت صارت على
النصف » .

وجزم به في الوجيز .
وأطلقهما في المذهب ، والمحزر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ،
والزرکشی .

فائدة : قوله ﴿ وَدِيَةٌ أُخْتِي الْمَشْكَلِ : نِصْفُ دِيَةِ ذَكَرٍ ، وَنِصْفُ
دِيَةِ أَنْثَى ﴾ .

وهو صحيح بلا نزاع .
وهو من مفردات المذهب .
جزم به ناظمها في كتاب الفرائض .
قلت : هذا بعيد أن يكون من مفردات المذهب ، فيما يظهر .
وكذلك أرش جراحه .
قوله ﴿ وَدِيَةُ الْكِتَابِيِّ : نِصْفُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ ﴾ .
سواء كان ذمياً ، أو مستأمناً ، أو معاهداً .
هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المعنى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوي
الصغير ، وغيرهم .

وعنه : ثلث دينه . اختاره أبو محمد الجوزى .
وقال : إن قتله عمداً فدية المسلم .
قلت : خالف المذهب في صورة . وواقفه في أخرى .
لكن الإمام أحمد رحمه الله رجح عن هذه الرواية في رواية أبي الحارث .
وكذلك قال أبو بكر : للسألة - رواية واحدة - أنها على النصف .
تفسيره : قوله ﴿ وَكَذَلِكَ جَرَّأَهُمْ وَنَسَأُوهُمْ : عَلَى النَّصْفِ مِنْ دِيَاتِهِمْ ﴾
يعنى : أنها مبنية على الخلاف الذى ذكره فيهما .

فأمرناه

إمدهما : قوله ﴿ وَدِيَةُ الْجُوسِيِّ ﴾ الذى والمعاهد والمستأمن منهم
﴿ ثَمَانِيَةَ دَرَاهِمٍ ﴾ بلا نزاع .

وكذا الوثنى . وكذا من ليس له كتاب كالترك ، ومن عبد ما استحسنت
كالشمس والقمر والكواكب ، ونحوها .

وكذلك المعاهد منهم المستأمن بدارنا . على الصحيح من المذهب فى المعاهد .
قال فى الترغيب ، فى المستأمن : لو قتل منهم من أمنوه بدارهم .
وقال فى المغنى : دية المعاهد قدر دية أهل دينه .

الثانية : جراحهم تقدر بالنسبة إلى دياتهم .

قوله ﴿ وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ ﴾ .

هذا المذهب . قال ابن منبج فى شرحه : هذا المذهب .

وجزم به فى الوجيز ، والمنتخب ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه الشارح . وقال : هذا أولى .

وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعند أبي الخطاب : إن كان ذا دين : فقيه دية أهل دينه ، وإلا فلا شيء فيه .
وأطلقهما في المذهب .

وذكر أبو الفرج : أنها كدية المسلم . لأنه ليس له من يتبعه .

تفسير : فعلى المذهب : قال ابن منجاف في شرحه : لا بد أن يلحظ أنه لا أمان له .
فإن كان له أمان : فديته دية أهل دينه .

وإن لم يعرف له دين : فقيه دية مجوسى . لأنه اليقين . انتهى .
وهذا بعينه ذكره المصنف ، والشارح .

قوله ﴿ وَدِيَةُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ : قِيمَتُهُمَا ، بِالْفِعْلِ مَا بَلَغَتْ ﴾ .
هذا المذهب ، بلا ريب .

قال المصنف ، والشارح : هذا المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع - في « كتاب النصب » - في أول فصل : هذا المذهب .
وكذا قال ابن منجاف في شرحه هنا .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمنعى ، والشرح ،

والكافي ، والهادى ، والمحزر ، والبلغة ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،
وإدراك الغاية ، وغيرهم . بل عليه الأصحاب .

وعنه : لا يبلغ بها دية الحر . نقلها حنبل .

وقيل : يضمه بأكثرهما ، إذا كان غاصباً له .

قوله ﴿ وَفِي جِرَاحِهِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا - مِنَ الْحُرِّ : مَا نَقَصَهُ ،

وَإِنْ كَانَ مُقَدَّرًا مِنَ الْحُرِّ : فَهُوَ مُقَدَّرٌ مِنَ الْعَبْدِ مِنْ قِيمَتِهِ . ففِي

يَدِهِ : نِصْفُ قِيمَتِهِ . وَفِي مَوْضِعَتِهِ : نِصْفُ عَشْرِ قِيمَتِهِ ، سِوَا نِصْفَتِهِ

الْجَنَائَةِ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرُ ﴾ .

هذا إحدى الروايتين .
وهو المذهب على ما اصطلاحناه في الخطبة .
قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .
وقدمه في الفروع في أول « كتاب الغصب » .
وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .
واختاره الخرقى ، وأبو بكر ، والقاضى وأصحابه .
قال الزركشى : هذا المذهب .
وعنه : أنه يضمن بما نقص مطلقاً . اختاره الخلال ، والمصنف ، وصاحب
الترغيب ، والشارح ، وأبو محمد الجوزى ، والشيخ تقي الدين رحمهم الله . وغيرهم .
قلت : وهو الصواب .
وجزم به في الوجيز ، وقال : إلا أن يكون مغصوباً .
وقد تقدم هناك .
وقدمه في المحرر . وصححه في الغصب .
وقدمه في الرعايتين . وأطلقهما في المذهب .
وتقدم في أثناء الغصب شيء من ذلك .
وعنه : إن كانت جراحة عن إتلاف : ضمننت بالتقدير . وإن كانت عن
تلف تحت اليد العادية : ضمننت بما نقص .
فعلى هذه : متى قطع الغاصب يد العبد المغصوب : لزمه أكثر الأمرين .
وإن قطعها أجنبي : ضمنن المالك من شاء منهما نصف قيمته ، والقرار على
الجاني . وما بقى من نقص ضمنه الغاصب خاصة .
وأطلقهن في المحرر في « باب مقادير الديات » والحاوى الصغير .
فعلى المذهب : لو جنى عليه جنسية لامقدر فيها في الحر ، إلا أنها في شيء فيه

مقدر - كما لو جنى على رأسه ، أو وجهه ، دون الموضحة - ضمن بما نقص على الصحيح . وإليه ميل المصنف ، والشارح ، وابن رزين .
وقيل : إن نقص أكثر من أرشها : وجب نصف عشر قيمته .
وأطلقهما الزركشى .

قوله ﴿ وَمَنْ نَصَفَهُ حُرٌّ : فَفِيهِ نِصْفُ دِيَةِ حُرٍّ ، وَنِصْفُ قِيَمَتِهِ .
وَهَكَذَا فِي جِرَاحِهِ ﴾ .

وهذا مبني على المذهب من أن العبد يضمن بالمقدر .
أما على الرواية الأخرى : ففي لسانه : نصف دية حر ، ونصف ما نقص .
وتقدم حكم القود بقتله في « باب شروط القصاص » .
قوله ﴿ وَإِذَا قَطَعَ خَصِيَّتِي عَبْدٍ ، أَوْ أَنْفَهُ ، أَوْ أُذُنَيْهِ : لَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ
لِلسَّيِّدِ . وَلَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ ﴾ .

هذا مبني على الرواية الأولى التي قدمها المصنف في جراح العبد .
وأما على الرواية الثانية : فإنه يلزمه ما نقص .
قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ ذَكَرَهُ ، ثُمَّ خَصَّاهُ : لَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ لِقَطْعِ الذَّكَرِ
وَقِيَمَتُهُ مَقْطُوعِ الذَّكَرِ . وَمِلْكُ سَيِّدِهِ بَاقٍ عَلَيْهِ ﴾ .
وهذا أيضاً مبني على الرواية الأولى .

وعلى الثانية : يلزمه ما نقص .
فأمره : الأمة كالعبد . لكن إذا بلغت جراحها ثلث قيمتها ، فقال المصنف :
يحتمل أن ترد جنايتها إلى النصف . فيكون في ثلاث أصابع : ثلاثة أعمار قيمتها :
وفي الأربع : خمس قيمتها كالحر .
ويحتمل أن ترد إلى النصف . لأن ذلك في الحررة على خلاف الأصل .
قال الزركشى : قلت : وهذا هو الصواب .

تغييرات

الأول : قوله ﴿ وَدِيَةَ الْجَنِينِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ إِذَا سَقَطَ مَيِّتًا : غُرَّةٌ عَبْدٌ ،
أَوْ أُمَّةٌ ﴾ بلا نزاع .

ولو كان من فعل الأم ، أو كانت أمة ، وهو حر مسلم ، فتقدر حرة ، أو ذمية
حاملة من مسلم ، أو ذمي ومات على أصلنا . فتقدر مسامة .

لكن يشترط فيه : أن يكون مصوراً . على الصحيح من المذهب . صححه
في المعنى ، والشرح .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال الزركشى : الولد الذى تجب فيه الغرة : هو ما تصير به الأمة أم ولد ،
ومالا فلا .

وقيل : تجب الغرة ، ولو ألفت مضغة لم تتصور .

قال فى النظم :

* ووجهان فى المبدأ بإرشاد خرد *

وقال فى الرعايتين ، والحاوى : فإن كان الحر مبدءاً خلق آدمى ، بشهادة
القوابل : ضمن بغرة .

وقيل : يهدر .

الثانى : ظاهر قوله ﴿ قِيمَتُهَا : خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ﴾ .

أن ذلك يعتبر ، سواء قلنا : إن الإبل هى الأصل خاصة ، أم هى وغيرها
من الأصول .

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

وقال الزركشى : وانخرق قال : قيمتها خمس من الإبل ، بناء عنده على
الأصل فى الدية .

فجعل التقويم بها .

وغيره من الأصحاب مقتضى كلامه : أن التقويم بواحد من الخمسة أو الستة .
وأن ذلك راجع إلى اختيار الجاني ، كاله الاختيار في دفع أى الأصول شاء ، إذا
كان موجب جنائته دية كاملة . انتهى .

قلت : ليس الأمر كما قال . فإن كثيراً من الأصحاب يحكى الخلاف في
الأصول .

وتقدم أنها خمسة كما تقدم .

ويذكرون هنا في الغرة : أن قيمتها خمس من الإبل .

الثالث قوله ﴿ مَوْزُوثَةٌ عَنْهُ ﴾ .

كأنه خرج حياً . فيرث الغرة والدية من يرثه . كأنه خرج حياً .

ولا يرث قاتل ، ولا رقيق ، ولا كافر .

وترث عصبة سيد قاتل جنين أمته .

الرابع : قوله ﴿ وَلَا يُقْبَلُ فِي الْغَرَّةِ خُنْثَى وَلَا مَعِيبٌ ﴾ .

مراده بالمعيب : أن يكون عيباً يرد به في البيع .

ولا يقبل خصى ونحوه .

وقال في الترغيب : وهل المرعى في القدر وقت الجنابة ، أو الإسقاط ؟

فيه وجهان .

ومع سلامته وعيها : هل تعتبر سليمة ، أو معيبة ؟ في الانتصار احتمالان .

قوله ﴿ وَلَا مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعِ سِنِينَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشى : هذا قول جمهور الأصحاب . منهم : القاضى . وأبو الخطاب ،

وابن عبدوس في تذكرته ، وغيرهم .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، واخلاصة
والحرر ، والوجيز ، والمنور ، والرعايتين ، والحاوي .
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الرعاية الكبرى - في موضع - قلت : والغرة من له سبع سنين
إلى عشر .

وقيل : يقبل من له دون سبع . وهو ظاهر كلام الخرقى . قاله المصنف ،
والشارح .

وقال في التبصرة : في جنين الحرة : غرة سالمة ، لها سبع سنين .
وعنه : بل نصف عشر دية أبيه ، أو عشر دية أمه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْجِنِينُ مَمْلُوكًا : فَفِيهِ عَشْرُ قِيمَةِ أُمَّهِ ، ذَكَرًا
كَانَ ، أَوْ أُنْثَى ﴾ .

هذا المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه الأصحاب .
نقل حرب : فيه نصف عشر أمه يوم جنايته . ذكره أبو الخطاب في
الاتصار ، وابن الزاغوني في الواضح ، وابن عقيل .

وخرج المجد : أن جنين الأمة يضمن بما نقصت أمه لا غير .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يضمن إلا الجنين فقط . وهو المذهب .

قال في التواعد : ولم يذكر القاضى سواه .

وقيل : يجب معها ضمان نقصها .

وقيل : يجب ضمان أكثر الأمرين . وهن احتمالات في المغنى .

خاتمة : قال المصنف ، والشارح : الواجب من ذلك يكون نقداً .

وقيل : قيمة أمه معتبرة يوم الجناية عليها . وقدماه ونصراه .

وجزم به في الحرر ، والفروع .

وخرج المصنف ، والشارح وجهاً . تكون قيمة الأم يوم الإسقاط .
[تنبيه : قوله ﴿ فَفِيهِ عَشْرُ قِيمَةِ أُمَّه ﴾ .

يعنى : إذا تساوتافى الحرية والرق . وإلا فبالحساب ، إلا أن تكون دية أبيه أو هو أعلى منها دية . فيجب عشر ديتها لو كانت على ذلك الدين ، كمجوسية تحت نصراني . أو ذمية مات زوجها الذمي على أصلنا ، أو جنين مسلم من كتابية زوجها مجوسياً . فيعتبر عشر الأم لو كانت على ذلك الدين .

وقد صرح بذلك المصنف بعد هذا بقوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ كِتَابِيًّا ، وَالْآخَرَ مَجُوسِيًّا اعْتَبِرْ أَكْثَرَهُمَا دِيَّةً ﴾ [١] .

قوله ﴿ وَإِنْ ضَرَبَ بَطْنَ أُمَّةٍ ، فَعَتَقَتْ ﴾ وكذا لو أعتق وأعتقناه بذلك ﴿ ثُمَّ أَسْقَطَتْ الْجَنِينَ : فَفِيهِ غَرَّةٌ ﴾ .

هذا المذهب وإحدى الروايات . اختاره ابن حامد ، والقاضى .

وجزم به فى الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى ، والنظم .

وعنه : حكمه حكم الجنين المملوك . اختاره أبو بكر ، وأبو الخطاب .

قال فى الهداية : هو أصح فى المذهب .

وعنه : فيه غرة مع سبق العتق الجناية .

وأطلقهن فى الفروع .

ونقل حنبل : التوقف .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْجَنِينُ مَحْكُومًا بِكُفْرِهِ : فَفِيهِ عَشْرُ دِيَّةٍ

أُمَّه ﴾ .

(١) زيادة من نسخة مكتبة السلطان أحمد ، وليست فى الأصل المقروء على

المصنف ، ولا فى نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

يعنى فيه غرة ، قيمتها عشر قيمة أمه . لا أعلم فيه خلافاً .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَحَدُ أَبْوَيْهِ كِتَابِيًّا ، وَالْآخَرُ مَجُوسِيًّا : اَعْتَبِرْ
أَكْثَرَهُمَا ﴾ .

دية ، من أب ، أو أم . فتجب الغرة قيمتها عشرُ أكثرهما دية . فتقدر الأم
إن كانت أقل دية كذلك .

وهذا المذهب . ولا أعلم فيه خلافاً .
قوله ﴿ وَإِنْ سَقَطَ الْجَنِينُ حَيًّا . ثُمَّ مَاتَ : فَفِيهِ دِيَةٌ حُرٍّ ، إِنْ كَانَ
حُرًّا ، أَوْ قِيمَتُهُ : إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا ، إِذَا كَانَ سَقُوطُهُ ﴾ لوقت ﴿ يَعِيشُ
فِي مِثْلِهِ . وَهُوَ أَنْ تَضَعَهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا ﴾ .
هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : يشترط - مع ما تقدم - أن يستهل صارخاً .
قال فى الروضة ، وغيرها : كحياة مذبوح . فإنه لاحق لها .
قال الزركشى : تعلم حياته باستهلاله بلاريب .
وهل تعلم بارتضاعه ، أو تنفسه ، أو عطاسه ونحوه ، مما يدل على الحياة ؟ فيه
روايتان .

إحداهما : لا .

والثانية : نعم . وهى ظاهر كلام الخرقى ، واختيار أبى محمد .
أما مجرد الحركة والاختلاج : فلا يدلان على الحياة . انتهى .
والذى يظهر : أن هذا ينزع إلى ما قاله الأصحاب فى ميراث الحمل . على
ما تقدم . فحيث حكمنا هناك أنه يرث ويورث : ففيه هنا الدية ، وإلا وجبت الغرة .
قوله ﴿ وَالْإِلاَّ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْعَمِيَّتِ ﴾ .

يعنى : إن سقط حياً لدون ستة أشهر . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قوله ﴿ وَإِنْ اٰخْتَلَفَا فِي حَيَاتِهِ وَلَا بَيِّنَةٌ : فَنِي أَيُّهُمَا يُقَدَّمُ قَوْلُهُ؟
وَجِهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحزر ، وشرح ابن منبج ،
والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : القول قول الجاني . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم ، وغيرها .

وجزم به في الشرح في مكانين .

وهو عجيب . إلا أن يكون في النسخة سقط .

وجزم به في المغني ، والوجيز ، والمنور .

وقدمه في الخلاصة ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

والوجه الثاني : القول قول الجني عليه .

فأمرتا

أمرهما : قال في الترغيب ، وغيره : لو خرج بعضه حياً ، وبعضه ميتاً .

ففيه روايتان .

الثانية : يجب في جنين الدابة ما نقص أمه . على الصحيح من المذهب .

نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . قاله في القاعدة الرابعة والثمانين .

وقال أبو بكر : هو جنين الأمة . فيجب عشر قيمة أمه .

قال في القواعد : وقياسه جنين الصيد في الحرم والإحرام ، قال : والمشهور

أنه يضمن بما نقص أمه أيضا .

وتقدم ذلك في أوائل الغصب .

قوله ﴿فَصَلِّ﴾ :

وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا : أَنَّ الْقَتْلَ تَغَلَّظَ دَيْتُهُ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ ،
وَالْأَشْهُرِ الْحُرْمِ ، وَالرَّحِيمِ الْمَحْرَمِ . فَيَزَادُ لِكُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثُ الدِّيَةِ .
فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْحُرْمَاتُ الْأَرْبَعُ : وَجِبَتْ دِيَتَانِ وَثَلَاثُ ﴿﴾ .

اعلم أن المصنف حكى هنا عن الأصحاب أنهم قالوا : تغلظ الدية في أربع
جهات . فذكر منها « الحرم » .

قال في الفروع : جزم به جماعة .

قلت : منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي
ومنتخب الأدمي ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .
وهو من مفردات المذهب .

تفسيه : يحتمل قوله « الحرم » أن المراد به : حرم مكة . فتكون الألف واللام
للعهد . وهو الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : تغلظ أيضاً في حرم المدينة . وهو وجه اختصاره بعض الأصحاب .
ويحتمله كلام المصنف . وأطلقهما في الحاوي .

قال في الرايعتين : وخرج في حرم المدينة وجهان .
زاد في السكبرى : على الروايتين في صيده .

وذكر منها « الإحرام ، والأشهر الحرم » وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب
ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وهو من مفردات المذهب .

وقيل : لا تغلظ بالإحرام . وأطلقهما في الشرح .

وذكر منها « الرحم المحرم » وهو إحدى الروايتين . ونقله المصنف هنا عن الأصحاب .

قلت : منهم أبو بكر ، والقاضي ، وأصحابه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، وإدراك الغاية .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : لا تغلظ به . وهو المذهب .

جزم به الأدمي البغدادي ، والمنور .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير . والفروع ، وغيرهم .

تنبيه : مفهوم كلامه : أن الرحم غير المحرم لا تغلظ به الدية . وهو صحيح .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

ولم يقيد الرحم بالمحرم في التبصرة ، والطريق الأقرب ، وغيرها .

ولم يحتاج في عيون المسائل وغيرها للرحم إلا بسقوط القود .

قال في الفروع : فدل على أنه يختص بعمودي النسب .

قوله ﴿ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْتِيِّ : أَنَّهَا لَا تُغْلَظُ بِذَلِكَ ﴾

قال المصنف هنا ﴿ وهو ظاهر الآية والأخبار ﴾ .

فاختاره المصنف ، والشارح .

وذكر ابن رزين : أنه أظهر .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز . فإنه لم يذكر التغليظ البتة .

واعلم أن الصحيح من المذهب : أنها تغلظ في الجملة . وعليه جماهير الأصحاب .

وفيما يغلظ فيه تقدم تفاصيله . واخلاف فيه .

فعلى المذهب : محل التغليظ : في قتل الخطأ لا غير . على الصحيح من المذهب

وقدمه في الفروع .

وقال القاضى : قياس المذهب أنها تغلظ في العمدة .
قال فى الانتصار : تغلظ فيه ، كما يجب بوطء صائمة محرمة كفارتان .
ثم قال : تغلظ إذا كان موجهه الدية .
وجزم بما قاله القاضى ، وجماعة من الأصحاب .
وذكر فى المفردات * تغلظ عندنا فى الجميع *
ثم دية الخطأ لا تغليظ فيها .
وقدم فى الرعاية الكبرى : أنها تغلظ فى العمدة والخطأ وشبههما .
وجزم به فى الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .
وهو ظاهر ما جزم به فى المحرر ، وغيره .
تفسير : ظاهر كلام المصنف هنا : أن التغليظ لا يكون إلا فى نفس القتل . وهو صحيح . وهو المذهب . قدمه فى الفروع . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .
وقال فى المعنى ، والترغيب ، والشرح : تغلظ أيضاً فى الطرف .
وجزم به فى الرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .
قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ الْمُسْلِمُ كَافِرًا عَمْدًا ﴾ .
سواء كان كتابياً ، أو مجوسياً .
﴿ أُضْعِفَتِ الدِّيَةُ لِإِزَالَةِ الْقَوَدِ ، كَمَا حَكَّمَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ﴾ .
وهذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى الفروع ، وغيره .
وهو من مفردات المذهب .
وقيل : لا تضعف .

ونقل ابن هانيء : تغلظ بثالث الدية .

فأمره : لو قتل كافر كافرأ عمداً ، وأخذت الدية : لم تضعف . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقدم في الانتصار : أنها تضعف . وجعله ظاهر كلامه .

قوله ﴿ وَإِنْ جَنَى الْعَبْدُ خَطَاً : فَسَيِّدُهُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ فِدَائِهِ بِالْأَقْلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ ، أَوْ أَرَشِ جِنَايَتِهِ ، أَوْ تَسْلِيمِهِ لِبَيْعِ فِي الْجِنَايَةِ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : إن أبي تسليمه فعليه فداؤه بأرش الجناية كلها .

وتقدمت هذه الرواية أيضاً في كلام المصنف في « باب الرهن » .

وعنه : يخير سيده بين فدائه بأرش الجناية كله وبين بيعه وبين تسليمه ،

فيخير بين الثلاثة .

وتقدم ذلك محرراً في « باب الرهن » .

قال الزركشي وغيره : يخير بين فدائه وبيعه في الجناية .

تنبيه : قوله « فسيده بالخيار بين فدائه بالأقل من قيمته أو أرش جنائته »

الصحيح من المذهب : أن السيد إذا اختار الفداء لا يلزمه فداؤه إلا بالأقل من

قيمه أو أرش جنائته .

قال ابن منجا : هذا المذهب .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في المستوعب ، والفروع .

وعنه : إن اختار فداءه فداء بكل الأرش . اختاره أبو بكر ، كأمره بالجناية أو إذنه فيها . نص عليهما . وأطلقهما في الحرر .

وعنه : رواية ثالثة - فيما فيه القود خاصة - يلزمه فداؤه بجميع قيمته ، وإن جاوزت دية المقتول .

وعنه : إن أعتقه - بعد علمه بالجناية - لزمه جميع أرشها . بخلاف ما إذا لم يعلم . نقله ابن منصور .

وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .
وصححه الناظم .

ونقل حرب : لا يلزمه سوى الأقل أيضاً .

وقيل : يلزمه جميع أرشها ، ولو كان غير عالم .

وقيل : يلزمه جميع أرشها ، ولو كان قبل العتق .

فأثره : لو قتل العبدَ أجنبي ، فقال القاضى فى الخلاف الكبير : يسقط الحق كما لو مات .

وحكى القاضى فى « كتاب الروايتين » والآمدى روايتين .
إصراهما : يسقط الحق .

قال القاضى : نقلها منها ، لغوات محل الجناية .

الثانية : لا يسقط نقلها حرب . واختارها أبو بكر .

وجزم به القاضى فى المجرى . فيتعلق الحق بقيمته لأنها بدله .

وجعل القاضى المطالبة - على هذه الرواية للسيد - والسيد يطالب الجانى بالقيمة ذكره فى القاعدة الثامنة والثلاثين بعد المائة .

قوله ﴿ فَإِنْ سَلَّمَهُ فَأَبَى وَلِيَّ الْجِنَايَةِ قَبُولَهُ ، وَقَالَ : بَعَهُ أَنْتَ . فَهَلْ

يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمقنى ، والمحزر ، والشرح ،
وشرح ابن منجا ، والفروع ، والزر كشي .

إمراهما : لا يلزمه . فيبيعه الحاكم .

قال في الخلاصة : لم يلزمه . على الأصح . وصححه في التصحيح .

قلت : وهو الصواب .

والرواية الثانية : يلزمه .

قال في الرعايتين : يلزمه على الأصح .

وقدمه في الحاويين ، والفائق في الرهن .

وتقدم ذلك في أواخر الرهن .

فأثرة : حكم جنابة العبد عمداً ، إذا اختير المال ، أو أتلف مالا : حكم جنابته

خطأ . خلافاً ومذهباً على ماتقدم

قوله ﴿ وَإِنْ جَنَى عَمْدًا ، فَعَمَّا الْوَلِيِّ عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَهَلْ

يَمْلِكُهُ بغيرِ رضى السَّيِّدِ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والشرح .

إمراهما : لا يملكه بغير رضاه . وهو المذهب .

قال ابن منجا في شرحه : هذه أصح . وصححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع .

والرواية الثانية : يملكه بغير رضاه .

جزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه في المحزر ، والرعايتين ، والحوايى .

وذكر ابن عقيل ، وصاحب الوسيلة رواية : بجنابة ، عمد وله قتله ورقة وعتمقه .

وينبني عليه : لو وطئ الأمة .

ونقل مهنا : لا شيء عليه . وهي له وولدها .

فعلى المذهب - في قدر ما يرجع به - الروايات الثلاث المتدمات .

ذكره في المحرر ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ جَنَى عَلَى اثْنَيْنِ خَطَاً : اشْتَرَكَ فِيهِ بِالْحِصَصِ ﴾ نص عليه
﴿ فَإِنْ عَنَى أَحَدَهُمَا ، أَوْ مَاتَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ . فَمَقَامُ الْوَرِثَةِ ، فَهَلْ
يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْبَاقِينَ بِجَمِيعِ الْعَبْدِ ، أَوْ بِحِصَّتِهِ مِنْهُ ؟ عَلَى وَجْهِينِ ﴾ .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا .

أمرهما : يتعلق حق الباقيين بجميع العبد . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

والوجه الثاني : يتعلق حق الباقيين بقدر حصتهم ، كما لو لم يعرف عنه .

باب ديات الأعضاء ومنافعها

فأمرناه

إمراها: قوله ﴿ وَمَا فِيهِ مِنْهُ شَيْئَانِ : فَيُهِمَا الدِّيَّةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، كَالْعَيْنَيْنِ ﴾ بلا نزاع .

لكن لو كان في العينين بياض : نقص من الدية بقدره . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .

وعنه : تجب الدية كاملة .

جزم به في الترغيب . كما لو كانت حولاء وعمشاء ، مع رد المبيع بهما .

الثانية : قوله ﴿ وَالْأَذْنَيْنِ ﴾ .

يعنى : فيهما الدية . بلا نزاع .

وقال في الوسيلة : في أشراف الأذنين : الدية ، وهو جلد ما بين العذار والبياض .

الذى حولها . نص عليه .

وقال في الواضح : في أصداف الأذنين : الدية .

قوله ﴿ وَالشَّفَتَيْنِ ﴾ .

يعنى : في كل واحدة منهما نصف الدية . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه المصنف ، وغيره .

وعنه : في الشفة السفلى : ثلثا الدية . وفي العليا : ثلثها .

فوأمر

إمراها: قوله ﴿ وَنُذَوْتِي الرَّجُلِ ﴾ .

يعنى : فيهما الدية ، كثنودتى المرأة . وهو صحيح .

وهو من مفردات المذهب .

تفسيه : ظاهر قوله ﴿ وَالْيَدَيْنِ ﴾

يعنى : فيهما الدية : أن المرتعش كالصحيح . وأن فى يديه : الدية ،

كالصحيحتين . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو صحيح .

وقد صرح به أبو الخطاب فى الانتصار ، وابن عقيل .

الثانية : قوله ﴿ وَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ ﴾ .

يعنى : فى كل منهما الدية . وهذا بلا نزاع .

ولو كان قدمُ أعرج ، ويدُ أعسم - وهو عوج فى الرسغ - وجبت الدية أيضاً

على الصحيح من المذهب .

وهو ظاهر كلام الأصحاب . وقدمه فى الفروع .

وقال أبو بكر : فيه حكومة .

الثالثة : قوله ﴿ وَالْأَيْتَيْنِ ﴾ .

يعنى : فيهما الدية . وهذا بلا نزاع . وهما ماعلا وأشرف على الظهر وعن

استوائى الفخذين ، وإن لم يصل العظم . على الصحيح من المذهب . ذكره جماعة .

وقدمه فى الفروع .

ونقل ابن منصور : فيهما الدية ، إذا قطعنا حتى يبلغ العظم .

وجزم به فى المعنى ، والشرح .

وقوله ﴿ وَالْأَنْثَيْنِ ﴾ .

يعنى : فيهما الدية فقط . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب .

وذكر فى الانتصار ، احتمالاً : يجب فيهما دية وحكومة . لنقصان الذكر

بقطعها . وما هو ببعيد .

فأرة : قوله ﴿ وَإِسْكِنِي الْمَرْأَةَ ﴾ .

اسكنا المرأة : هما شفراها . يعنى : فيهما الدية لو قطعهما . وكذا لو أشلهما .

وفى رَكَبِ الْمَرْأَةِ : حكومة ، وهو عانتها .

وكذلك فى عانة الرجل حكومة .

قوله ﴿ وَفِي الْمِنْخَرَيْنِ ثُلُثًا دِيَّةً . وَفِي الْحَاجِزِ ثُلُثًا ﴾ .

هذا المذهب . صححه المصنف ، والشارح ، وغيرها .

واختاره أبو بكر ، وغيره .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والقروع ، وغيرهم .

وعنه فى المنخرين : الدية . وفى الحاجز : حكومة .

قال الزركشى : هذه المشهورة من الروايتين .

فأرة : قوله ﴿ وَفِي الظُّفْرِ خُمْسٌ دِيَّةٍ الإصْبَعِ ﴾ .

وهو بعيران . وهو صحيح ، لانزاع فيه .

وهو من مفردات المذهب .

وسواء كانت من يد أو رجل .

قوله ﴿ وَفِي كُلِّ سِنَّ خُمْسٌ مِنَ الإِبِلِ ، إِذَا قُلِعَتْ مِنْ قَدِ نَفَرٍ ^(١) ﴾ .

يعنى : إذا لم تعد لكونه بدلاً . وسواء قلعها بسنخها ، أو قلع الظاهر فقط .

وهذا المذهب .

قال ابن منجا ، والزركشى : هذا المذهب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

(١) أى سقطت أسنان الرضاع من فمه .

وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم .
وعنه : إن لم يكن بدلها : فحكومة . اختاره القاضي .
ويحتمل أن يجب في جميعها دية واحدة . وهو لأبي الخطاب . وهو رواية
عن الإمام أحمد رحمه الله .

فعلها ، في كل ضرس : بعيران . لأن الموجود من فوق : ثنيتان ، ورباعيتان ،
ونابان ، وضاحكان ، وناجذان ، وستة طواحين . ومن أسفل : مثلها . قاله في
الفروع ، وغيره .

قال المصنف : يتعين حمل هذه الرواية على مثل قول سعيد بن المسيب
رحمه الله للإجماع على أن في كل سن خمسا من الإبل . وورد الحديث بذلك ^(١) .
فيكون في الأسنان والأنياب : ستون بعيراً . لأن فيه أربع ثنايا ، وأربع
رباعيات ، وأربعة أنياب ، فيها خمس ، وفيه عشرون ضرساً ، في كل جانب
عشرة ، خمسة من فوق وخمسة من أسفل . فيكون فيها أربعون بعيراً ، في كل
ضرس بعيران . فتكفل الدية . انتهى .

وقال أبو محمد الجوزي : إن قلع أسنانه دفعة واحدة : وجبت دية واحدة .
قال في الرعاية الصغرى ، والحاوي : وإن قلع الكل ، أو فوق العشرين
دفعة واحدة : وجبت دية وثلاثة أخماسها .
وقيل : دية فقط .

قلت : وفي القول الأول سهو فيما يظهر . لأنهم حكموا أن في قلع ما فوق
العشرين : دية وثلاثة أخماسها .

وذلك لا يتأتى إلا في قلع الجميع ، وهو اثنان وثلاثون ، لا فيما دونها .

(١) روى أبو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال « في الأسنان خمس خمس »

والصواب : ما قاله في المحرر . وهو ، وقيل : إن قلع الكل ، أو فوق العشرين
دفعة : لم يجب سوى الدية . فهذا وجه ظاهر .

فأمره : لو قلع من السن ما بطن منه في اللحم ، وهو السنخ - بالنون والخاء
المعجمة (١) - ففيه حكومة . قاله الأصحاب . منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ،
ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والكافي ، والهادي ،
والشرح ، والرعائتين ، والحاوي الصغير ، وإدراك الغاية ، والفروع ، وغيرهم .
وقال في الترغيب : في سنخه حكومة . ولا تدخل في حساب النسبة .

قوله ﴿ وَتَجِبُ دِيَةُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ فِي قَطْعِهِمَا مِنَ الْكُوعِ وَالْكَعْبِ
فَإِنْ قَطَعَهُمَا مِنْ فَوْقِ ذَلِكَ : لَمْ يَزِدْ عَلَى الدِّيَةِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾ .
وهو المذهب . نص عليه في رواية أبي طالب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والنظم ، والرعائتين ، والحاوي ،
والخلاصة ، وغيرهم .

وقال القاضي : في الزائد حكومة . واختاره أبو الخطاب .

قوله ﴿ وَفِي مَارِنِ الْأَنْفِ : دِيَةُ الْمُضْوِ كَامِلَةٌ ﴾ .

بلا نزاع أعلمه .

لكن لو قطع مع قصبته : ففي الجميع الدية . على الصحيح من المذهب .
قدمه في المغنى ، والشرح .

ويحتمل أن يلزم من استوعب الأنف جدعاً : دية وحكومة في القصة .

قوله ﴿ وَفِي قَطْعِ بَعْضِ الْمَارِنِ ، وَالْأُذُنِ ، وَالْحَلْمَةِ ، وَاللِّسَانِ ،

(١) السنخ : بوزن حمل ، والجمع أسناخ ، كحمل وأحمال . هو أصل كل شيء .

وهو أصل السن .

وَالشَّفَةِ ، وَالْحَشْفَةِ ، وَالْأَنْمَلَةَ ، وَالسِّنَّ ، وَشَقَّ الْحَشْفَةَ طَوْلًا : بِالْحِسَابِ
مِنْ دَيْتِهِ ، يُقَدَّرُ بِالْأَجْزَاءِ ۞ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، وغيرهم .
ولم يذكر في المحرر ، والرعاية ، والفروع ، وغيرهم : هنا شق الحشفة طولاً .
وذكر في الترغيب : في شحمة الأذن رواية : أن فيها ثلث الدية .
وذكر في الواضح - فيما بقي من الأذن بلا نفع - : الدية ، وإلا فحكومة .
قوله ﴿ وَفِي سَلَلِ الْمُضْوِ ، أَوْ ذَهَابِ نَفْعِهِ ، وَالْجِنَايَةِ عَلَى الشَّقَّتَيْنِ
بِحَيْثُ لَا يَنْطَبِقَانِ عَلَى الْأَسْنَانِ ۞ .

قال في المغنى ، والشرح : أو استرختا : دية . وهذا المذهب بلا ريب .
مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وقال في التبصرة ، والترغيب : في التقلص حكومة .

قوله ﴿ وَفِي تَسْوِيدِ السِّنِّ ، وَالظَّفْرِ ، بِحَيْثُ لَا يَزُولُ : دَيْتُهُ ۞ .

إذا اسود الظفر بحيث لا يزول : وجبت ديته ، بلا خلاف أعلمه .

وإن اسود السن بحيث لا يزول سواده ، فالصحيح من المذهب : أن فيه

ديته . وهو ظاهر كلام الخرقى .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمغنى ، والهادى ، والكافي ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى

الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه - في تسويد السن - : ثلث ديتها . كتسويد أنفه مع بقاء نفعه .

وقال أبو بكر: في تسويد السن حكومة. وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله
كما لو احمرت، أو اصفرت، أو كَلَّت .
وعنه: إن ذهب نفعها وجبت ديتها.
قلت: وهو الصواب.

فائرة: لو اخضرت سنه بجنابة عليها: ففيها حكومة. على الصحيح من
المذهب.

قال في الفروع: والأشهر في المذهب: فيها حكومة.
وجزم به في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحواي الصغير، وغيرهم.
قال في الهداية، وغيره: فإن تغيرت أو تحركت وجبت حكومة. انتهى.
وعنه: حكمها حكم تسويدها.
جزم به ولد الشيرازي في منتخبه.
وأطلقهما في المعنى، والشرح، والفروع، وغيرهم.

قوله ﴿وَفِي الْمَضْوِ الْأَشْلِّ: مِنَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَالذَّكَرِ وَالثَّنْدِيِّ،
وَلِسَانِ الْأَخْرَسِ، وَالْعَيْنِ الْقَائِمَةِ، وَشَحْمَةِ الْأُذُنِ، وَذَكَرِ الْخِصِيِّ
وَالْعَيْنِ، وَالسِّنِّ السَّوْدَاءِ، وَالثَّنْدِيِّ دُونَ حَلْمَتِهِ، وَالذَّكَرِ دُونَ حَشْفَتِهِ
وَقَصْبَةِ الْأَنْفِ، وَالْيَدِ وَالْإِصْبَعِ الزَّائِدَتَيْنِ: حُكُومَةٌ﴾ .
وهذا المذهب في ذلك كله. وعليه أكثر الأصحاب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.
وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحزر، والنظم،
والرعايتين، والحواي الصغير، والفروع، وغيرهم.
واختار المصنف والمجد: الحكومة في اليد والإصبع الزائدتين.
ومححه المصنف والشارح في قطع الذكر دون حشفته، والثدى دون حلمته.

وعنه : يجب في ذلك كله ثلث دية كل عضو من ذلك .
واختاره ابن منجا في شرحه في شلل اليد فقط .

وقال القاضي : الروايتان في السن السوداء التي ذهب نفعها . أما إن لم يذهب
نفعها بالكلية : ففيها ديتها كاملة .
وخالفه المصنف وغيره .

ووجوب ثلث الدية في اليد الشلاء ، والذكر الأشل ، والعين القائمة ، والسن
السودا ، وذكر الخصى ، والعنين ، ولسان الأخرس : من مفردات المذهب .
وجزم به ناظمها .

وكذا وجوب ثلث الدية في اليد والاصبع الزائدتين : من مفردات المذهب .

وعنه - في ذكر الخصى والعنين - : كمال ديتهما .

وعنه - في ذكر العنين - : كمال ديته .

ومال إليه المصنف ، والشارح .

قلت : وهو الصواب .

وجزم به في الانتصار في لسان الأخرس .

وقدم في الروضة - في ذكر الخصى - إن لم يجامع بمثله : ثلث الدية ، وإلادية .

وقال ، في العين القائمة : نصف الدية .

فأثرة : لو قطع نصف الذكر بالطول ، فقال المصنف ، قال أصحابنا : فيه

نصف الدية .

قال هو والشارح : والأولى وجوب الدية كاملة . لأنه ذهب بمنفعة الجماع .

فوجب الدية كاملة ، كما لو أشله ، أو كسر صلبه فذهب جماعه .

قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿ فَلَوْ قَطَعَ الْأُنثَيْنِ وَالذَّكَرَ مَعًا ، أَوِ الذَّكَرَ ثُمَّ الْأُنثَيْنِ :

لَزِمَهُ دِيَتَانِ . وَلَوْ قَطَعَ الْأَنْثَيْنِ ثُمَّ قَطَعَ الذَّكَرَ : وَجَبَتْ دِيَةُ الْأَنْثَيْنِ ،
وَفِي الذَّكَرِ رَوَايَتَانِ ۞ .

وهما الروايتان المتقدمتان في ذكر الخصى . لأنه بقطع أنثيه صار خصياً .
وقد ذكرنا المذهب والخلاف فيه .

وتقدم أن فيه أربعة أقوال في المسألة التي قبلها .

قوله ﴿ وَإِنْ أَشَلَّ الْأَنْفَ ، أَوْ الْأُذُنَ ، أَوْ عَوْجَهَا : ففِيهِ حُكُومَةٌ ۞ ﴾

وهو المذهب . جزم به في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ،
وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : في شللها الدية ، كشلل اليد والمثانة ، ونحوهما .

وقال ابن الجوزي في المذهب : وإن أشل المارن وعوجه : فدية وحكومة .

وبحتمل دية .

قوله ﴿ وَفِي قَطْعِ الْأَشَلِّ مِنْهُمَا كَمَالُ دِيَتِهِ ۞ ﴾ .

يعني دية كاملة . صرح به الأصحاب . وهذا المذهب .

جزم به في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في المحرر : وفي كل منها كمال ديته ، إذا قلنا يؤخذ به السالم من ذلك

في العمد ، وإلا ففيه حكومة .

وقاله في الرعايتين ، والحاوي ، والزرركشي .

وقال في الترغيب : في أذن مستخسفة - وهي الشلاء - روايتان : ثلث ديته ،

أو حكومة .

وكذا في الترغيب أيضاً في أنف أشل إن لم تجب الدية .

قوله ﴿ وَتَجِبُ الدِّيَةُ فِي الْأَنْفِ الْأَخْشَمِ وَالْمَخْزُومِ وَأُذُنِي الْأَصَمِّ ۞ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وشرح ابن منجنا ، والمعنى ، والشرح ،
وقال : لانعلم فيه مخالفا .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في المحرر : في كل من ذلك كمال ديته ، إذا قلنا : يؤخذ به السالم من
ذلك في العمد ، وإلا ففيه حكومة ، كما تقدم .

وقاله في الرعايتين ، والحاوي ، والزرکشی .

قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ أَنْفَهُ ، فَذَهَبَ شَمُّهُ ، أَوْ أُذُنِيهِ ، فَذَهَبَ سَمُّهُ :
وَجَبَتْ دِيَّتَانِ . وَسَائِرُ الْأَعْضَاءِ إِذَا أَذْهَبَهَا بِنَفْعِهَا : لَمْ تَجِبْ إِلَّا دِيَّةٌ
وَاحِدَةٌ ﴾ .

قطع به في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منجنا ، والوجيز ، وغيرهم من
الأصحاب . ولا أعلم فيه خلافاً .

وفرقوا بينها بفروق جيدة .

منها : أن تفويت نفع سائر الأعضاء وقع ضمناً للعضو ، والفائت ضمناً لاشيء
فيه . دليله : القتل . فإنه يوجب دية واحدة . وإن أتلف أشياء تجب بكل واحد
منها الدية ، بخلاف منفعة الأنف والأذن . إذا ذهب قطع الأنف والأذن . لأن
كل واحد من المنفعتين في غير الأنف والأذن . فذهب أحدهما مع الآخر ذهب
لما ليس أحدهما تبعاً للآخر .

فأيرة : من له يدان على كوعيه ، أو يدان وذراعان على مرفقيه ، وتساويا في

البطش : فهما يد واحدة . ولزيادة حكومة : على الصحيح .

وفي أحدهما : نصف ديتيها وحكومة .

وفي قطع إصبع من أحدهما خمسة أبعرة .

فإن قطع يداً : لم يقطعاً للزيادة ولا أحدهما . على الصحيح من المذهب . لعدم معرفة الأصلية . قطع به في الفروع .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والكافي .

وقال ابن حامد : يجب القصاص فيهما . لأن هذا نقص لا يمنع القصاص ، كالسلة في اليد . انتهى .

وإن كانت إحداها باطشة دون الأخرى ، أو إحداها أكثر بطشاً ، أو في سمت الذراع ، والأخرى زائدة : ففي الأصلية ديتها والقصاص ، اقطعها عمداً . وفي الزائدة : حكومة ، سواء قطعها منفردة ، أو مع الأصلية .

وعلى قول ابن حامد : لا شيء فيها . لأنها عيب . فهي كالسلة في اليد .

وإن استويا من كل الوجوه ، وكانا غير باطشتين ففيهما ثلث دية اليد أو حكومة . ولا تجب دية اليد كاملة . لأنها لا نفع فيها . فهما كاليد الشلاء .

والحكم في القدمين على ساق : كالحكم في الكفين على ذراع واحد .

وإن كانت إحداها أطول من الأخرى . فقطع الطولى ، وأمكنه المشى على

القصيرة : فهي الأصلية ، وإلا فهي زائدة . قال ذلك في الكافي .

قوله ﴿ فَصَلِّ فِي دِيَةِ الْمَنَافِعِ ﴾

فِي كُلِّ حَاسَّةٍ دِيَةٌ كَامِلَةٌ . وَهِيَ السَّمْعُ ، وَالْبَصَرُ ، وَالشَّمُّ ، وَالذَّوْقُ ﴿

في كل واحد من السمع والبصر والشم : دية كاملة بلا نزاع .

وفي ذهاب الذوق : دية كاملة . على الصحيح من المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : فيه حكومة . واختاره المصنف في المعنى .

قال الشارح : القياس لادية فيه .

قوله ﴿ وَتَجِبُ فِي الْحَدَبِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ هذا المذهب .

قال في الفصول : أطلق الإمام أحمد رحمه الله في الحدب الدية ، ولم يفصل .
وهذا محمول على أنه يمنعه من المشى .

وأجراه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة على ظاهره ، فقلا : ويجب في
الحدب الدية .

وكذا المصنف هنا ، وغيره .

وجزم بوجوب الدية فيه في المحرر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

واختاره المصنف ، وغيره .

وقال القاضى وغيره : لا تجب فيه الدية .

قال ابن الجوزى : وهذا ظاهر المذهب .

وظاهر الفروع الإطلاق .

قوله ﴿ وَيَجِبُ فِي الصَّعْرِ ، وَهُوَ أَنْ يَضْرِبَهُ فَيَصِيرَ الْوَجْهَ فِي جَانِبِ ﴾

دية كاملة .

هذا المذهب نص عليه . وعليه الأصحاب ، وقطعوا به .

لكن قال في المغنى ، والترغيب : وكذا إذا لم يبلع ريقه .

فأثرة : قوله ﴿ وَفِي تَسْوِيدِ الْوَجْهِ إِذَا لَمْ يَزُلْ ﴾ دية كاملة .

وهذا بلا نزاع .

وقال في المبهج ، والترغيب : وكذا لو أزال لون الوجه كان فيه الدية .

قوله ﴿ وَإِذَا لَمْ يَسْتَمْسِكْ الْغَائِطُ وَالْبَوْلُ ﴾ يعنى : إذا ضرب به ﴿ فِي ﴾

كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ دِيَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع .
وكذا قدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .
ذكره في أول « كتاب الديات » .
وعنه : يجب ثلث الدية . اختاره ابن أبى موسى فى الإرشاد .
وخص الرواية فى المغنى والشرح بما إذا لم يستمسك البول .
وتقدم : إذا أفرغه فأحدث بغائط أو بول أو ریح فى « كتاب الديات »
قبل الفصل .

فائرة : تجب الدية فى إذهاب منفعة الصوت .
وكذا فى إذهاب منفعة البطش .
وقال فى الفنون : لو سقاء ذرّق الحمام ، فذهب صوته : لزمه حكومة فى
إذهاب الصوت .

قوله ﴿ وَفِي الْكَلَامِ بِالْحِسَابِ . يُقَسَّمُ عَلَى ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ حَرْفًا ﴾
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى الفروع ، وغيره .

ويحتمل أن يقسم على الحروف التى للسان فيها عمل ، دون الشفوية ، كالباء
والفاء والميم . وكذا الواو . قاله الأصحاب .

وقال فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم ، وقيل : سوى الشفوية والحلقية
وسواء ذهب حرف بمعنى كلمة ، كجعله أحمد أمد ، أو لا .
قال فى الفروع : ويتوجه وجه .

فائرة : لو كان ألثغ من غير جنائية ، فأذهب إنسان كلامه كله . فإن كان

ميؤسا من ذهاب لثغته : ففيه بقسط ماذهب من الحروف . وإن كان غير ميؤس
من زوالها - كالصبي - ففيه الدية كاملة .

قال في المغنى ، والشرح : كذلك الكبير إذا أمكن إزالة لثغته بالتعليم .

قوله ﴿ وَفِي تَقْصِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، إِنْ عُلِمَ : بِقَدْرِهِ مِثْلُ تَقْصِ الْعَقْلِ
بَأَنْ يُجَنَّ يَوْمًا وَيُفِيقَ يَوْمًا ، أَوْ ذَهَابِ بَصَرِ أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ ، أَوْ سَمْعِ
أَحَدِ الْأُذُنَيْنِ ﴾ بلا نزاع في ذلك .

وقوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ قَدْرُهُ ، مِثْلَ : أَنْ صَارَ مَذْهُوشًا ، أَوْ تَقْصِ
سَمْعِهِ ، أَوْ بَصَرِهِ ، أَوْ سَمْعِهِ ، أَوْ حَصَلَ فِي كَلَامِهِ تَمْتَمَةٌ ، أَوْ عَجَلَةٌ ،
أَوْ تَقْصِ مَشْيِهِ ، أَوْ انْحَنَى قَلِيلًا ، أَوْ تَقَلَّصَتْ شَفْتُهُ بَعْضَ التَّقْلُصِ ،
أَوْ تَحَرَّكَتْ سِنْتُهُ ﴾ بَعْضَ التَّحَرُّكِ ﴿ أَوْ ذَهَابِ اللَّبَنِ مِنْ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ
وَنَحْوِ ذَلِكَ : فَفِيهِ حُكُومَةٌ ﴾ .

هذا المذهب في ذلك كله . وقطع بأكثره أكثر الأصحاب .

وجزم بالجميع في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، وغيرهم

وقدمه في الفروع ، وغيره .

ولم يذكر في الفروع : والتقلص .

وقيل : إن ذهب اللبن ففيه الدية .

وذكر جماعة في البصر : يزنه بالمسافة . فلو نظر الشخص على مائتي ذراع ،

فنظره على مائة : فنصف الدية .

وذكر في الوسيلة : لو لطمه ، فذهب بعض بصره : وجبت الدية في ظاهر

كلامه .

فأمرتا

إمراهما: مثل ذلك في الحكم: لو جعله لا يلتفت إلا بشدة، أو لا يبلغ ريقه إلا بشدة، أو أسود بياض عينيه أو احمر.

الثانية: لو صار ألغ بذلك، فقيل: تجب دية الحرف الذي امتنع من خروجه قلت: وهو الصواب.

وقدمه في الرعاية الكبرى.

وقيل: فيه حكومة.

وأطلقهما في الفروع.

قوله ﴿ فَإِنْ قَطَعَ بَعْضَ اللِّسَانِ ، فَذَهَبَ بَعْضُ الكَلَامِ : اُعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا . فَلَوْ ذَهَبَ رُبُعُ اللِّسَانِ ﴾ ونصف الكلام ﴿ أَوْ رُبُعُ الكَلَامِ ﴾ ونصف اللسان ﴿ وجب نصف الدية ﴾ بلا نزاع.

﴿ فَإِنْ قَطَعَ رُبُعَ اللِّسَانِ ﴾ فذهب نصف الكلام ﴿ ثُمَّ قَطَعَ آخِرُ بَقِيَّتِهِ ، فَعَلَى الأَوَّلِ نِصْفُ الدِّيَةِ . وَعَلَى الثَّانِي نِصْفُهَا فَقَطْ ﴾ .

وهذا أحد الوجوه . اختاره القاضى .

قال ابن منجا فى شرحه : هذا المذهب . وقدمه فى الفروع .

والوجه الثانى : يجب عليه نصف الدية وحكومة لربع اللسان . وهو احتمال للمصنف هنا . وهو المذهب .

وقطع به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلصة ، والوجيز .

قال فى الفروع : وهذا الأشهر .

والوجه الثالث : يجب عليه ثلاثة أرباع الدية .

وأطلقهن فى الشرح .

فأمره : عكس المسألة : لو قطع نصف اللسان ، فذهب ربع الكلام . ثم قطع
آخر بقيته : كان على الأول نصف الدية ، ويجب على الثاني ثلاثة أرباعها . على
الصحيح من المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمعنى ، والشرح ، ونصراه .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : نصفها لا غير .

قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ لِسَانَهُ ، فَذَهَبَ نَطْقُهُ وَذَوْقُهُ : لَمْ يَجِبِ إِلَّا دِيَةٌ ،

وَإِنْ ذَهَبَ مَعَ بَقَاءِ اللِّسَانِ : فَفِيهِ دِيَتَانِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الواضح : إن قطع لسانه فدية ، أزال نطقه أو لم يزله .

فإن عدم الكلام بقطعه : وجب لعدمه أيضاً دية كاملة .

قال في الفروع : وكذا وجدته في مختصر ابن رزين : لو ذهب شمه وسمعه

بوشيه وكلامه تبعاً : فديتان .

فأمره : لا يدخل أرش جنابة أذهبت عقله في ديته . على الصحيح من المذهب

نص عليه .

وقيل : يدخل .

قوله ﴿ وَإِنْ كَسَرَ صَلْبَهُ ، فَذَهَبَ مَشْيُهُ وَنِكَاحُهُ : فَفِيهِ دِيَتَانِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

ويحتمل أن تجب دية واحدة . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

كبقية الأعضاء .

فائرة : لو قطع أنفه ، أو أذنه . فذهب شمه ، أو سمعه : فعليه ديتان -
قولاً واحداً .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ دِيَةَ الْجُرْحِ حَتَّى يَنْدَمِلَ ﴾ .

فيستقر بالاندمال . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

لكن قال في الروضة : لو قطع كل منهما يداً : فله أخذ دية كل منهما في الحال قبل الاندمال وبعده ، لا القود قبله .

ولو زاد أرض جروح على الدية ، فمعا عن القود إلى الدية ، وأحب أخذ المال

قبل الاندمال ، فقيل : يأخذ دية فقط . لاحتمال السراية .

وقيل : لا ، لاحتمال جروح تطراً . قاله في الفروع .

قلت : الصواب الأول .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا دِيَةَ سِنَّ ، وَلَا ظُفْرٍ ، وَلَا مَنْفَعَةٍ ، حَتَّى يُنَاسَ مِنْ

عَوْدِهَا ﴾ . وهو صحيح .

لكن لومات في المدة فولويه دية سن وظفر . على الصحيح من المذهب .

وقيل : هدر . كما لو نبت شيء فيه . قاله في منتخب ولد الشيرازي .

وله في غيرها الدية . وفي القود وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

وخص المصنف الخلاف بسن الصغير .

وتقدم ذلك في آخر « باب ما يوجب القصاص » .

قوله ﴿ وَلَوْ قَلَعَ سِنَّ كَبِيرٍ ، أَوْ ظُفْرَهُ ، ثُمَّ نَبَتَتْ ﴾ .

سقطت ديته . وإن كان قد أخذها : ردها . هذا للمذهب . وعليه جماهير

الأصحاب . منهم : أبو بكر ، وغيره . ونص عليه في السن .

وجزم به في الوجيز ، وشرح ابن منجا .

وقدمه في الشرح ، والفروع .

وقال القاضي : تجب ديتها .

وقال ابن الجوزي في المذهب - فيمن قلع سن كبير ، ثم نبتت - : لم يرد

ما أخذ ، وقال : ذكره أبو بكر .

وتقدم ذلك في « باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس » في أثناء الفصل

الرابع .

فعلى المذهب : تجب عليه حكومة لنقصها إن نقصت ، وضعفها إن ضعفت .

وإن قلعها قالع بعد ذلك : وجبت ديتها . على الصحيح من المذهب .

وعلى قول القاضي : ينبنى حكمها على وجوب قلعها .

فإن قلنا : يجب فلا شيء على قالعها . وإن قلنا : لا يجب قلعها : احتمل

أن يؤخذ بديتها . واحتمل أن لا يؤخذ . ولكن فيها حكومة . قاله المصنف ،

والشارح .

وقال في الفروع : وإن أبان سناً وضع محلله والتحم : ففي الحكومة

وجهان . انتهى .

وإن جعل مكان السن سناً أخرى ، أو سن حيوان أو عظماً ، فنبتت : وجبت

دية المقلوعة وجهاً واحداً .

فإن قلعت هذه الثانية : لم تجب ديتها . وفيها حكومة ، على الصحيح من

المذهب .

قدمه في المعنى ، والشرح .

ويحتمل أن لا يجب فيها شيء .

قوله ﴿ أَوْرَدَهُ ﴾ يعني : الظفر ﴿ فَالْتَحَمَ ﴾ : سَقَطَتْ دِيْتُهُ ﴿ .

هذا المذهب . اختاره أبو بكر ، وغيره .

وجزم به في الوجيز، وشرح ابن منجا .

وقال القاضى : تجب ديتها . ذكره عنه الشارح .

فأمره : قوله ﴿ لَوْ قَطَعَ طَرَفَهُ ، فَرَدَّهُ فَالتَّحَمَّ : فَحَقُّهُ بَاقٍ بِجَالِهِ ، وَيَدِينُهُ
إِنْ قِيلَ بِنَجَاسَتِهِ . وَإِلَّا فَلَهُ أَرْضُ تَقْصِيهِ خَاصَّةً ﴾ .

وجزم به في المعنى ، والشرح . وقدمه في الفروع .

واختار القاضى بقاء حقه .

ثم إن أبانه أجنبي - وقيل : بطهارته - ففي ديته وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

ولورد الملتحم الجاني : أقيد به ثانية . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقدمه في الفروع .

وقيل : لا يقاد به .

فأمره : لو التحمت الجائفة أو الموضحة وما فوقها على غير شين : لم يسقط

موجبها ، رواية واحدة .

قاله في الحرر ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ عَادَ نَاقِصًا ، أَوْ عَادَتِ السِّنُّ أَوْ الظُّفْرُ قَصِيرًا ، أَوْ مُتَعَيِّرًا :

فَلَهُ أَرْضُ تَقْصِيهِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والفروع . ذكره في « باب القود فيما دون النفس » .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

وقدمه في المعنى ، والشرح .

وعنه - في قلع الظفر إذا نبتت على صفتة - : خمس دنانير . وإن نبت أسود :

ففيه عشرة .

ورده المصنف ، والشارح ، وقالوا : التقديرات بابها التوقيف . ولا نعلم فيه توقيفا . والقياس : لا شيء عليه إذا عاد على صفته .

وإن ثبت صغيراً : فقيه حكومة .

قوله ﴿ وَإِنْ قَلَعَ سِنَّ صَغِيرٍ ، وَيُئْسَ مِنْ عَوْدِهَا : وَجَبَتْ دِيَّتُهَا ﴾ .
هذا المذهب .

قال المصنف ، والشارح : هذا الصحيح من المذهب .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز ، وغيره .

قال ابن منجا : هذا المذهب .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والنظم ، والمحرم ، والراعيين ،

والفروع ، والحاروي ، وغيرهم .

وقال القاضي : فيها حكومة .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . ويحتمله كلام الخرقى .

وأطلقهما الزركشي .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ الْمُجَنِّيُّ عَلَيْهِ ، وَادَّعَى الْجَانِي عَوْدَ مَا أَذْهَبَهُ ،

فَأَنْكَرَهُ الْوَلِيُّ : فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقال في المنتخب : إن ادعى اندماله وموته بغير جرحه ، وأمکن : قبل قوله .

قوله ﴿ وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعُورِ الْأَرْبَعَةِ : الدِّيَةُ . وَهُوَ شَعْرُ

الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ وَالْحَاجِبِينَ ، وَأَهْدَابُ الْعَيْنَيْنِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وعنه : في كل شعر من ذلك حكومة . كالشارب . نص عليه .

فأمرناه

إمراً : لا قصاص في ذلك ، لعدم إمكان المساواة .

الثانية : نقل حنبل : كل شيء من الإنسان فيه أربعة : ففي كل واحد ربع الدية . وطرده القاضي في جلدته وجه .

قوله ﴿ وَفِي بَعْضِ ذَلِكَ بِقِسْطِهِ مِنَ الدِّيةِ ﴾ .

وهو المذهب . وإليه ميل المصنف ، والشارح في بحثهما . وعليه الأصحاب .
وذكر أبو الخطاب احتمالاً : يجب فيه حكومة .

قوله ﴿ فَإِنْ بَقِيَ مِنْ لِحْيَتِهِ مَا لَا جَمَالَ فِيهِ : أَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ بِقِسْطِهِ ﴾

جزم به في الوجيز . ونصره الناظم .

وهو ظاهر ما قدمه في المذهب .

واحتمل أن يلزمه كمال الدية . وهو المذهب . وإليه ميل المصنف ، والشارح

في بحثهما .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والمغني ،

والشرح ، وشرح ابن منجا .

وقيل : فيه حكومة . وهو قوي . وأطلقهن في المحرر .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ كَفًّا بِأَصَابِعِهِ لَمْ تَجِبْ إِلَّا دِيَّةُ

الأصابع ﴾ .

أن الدية للأصابع لا غير . وذلك يقتضى سقوط ما يجب في مقابلة الكف .

وليس ذلك بمراد . ولكن لما كانت دية الأصابع كدية اليد : أطلق هذا اللفظ

نظراً إلى المعنى .

والأحسن أن يقول : لم يجب إلا دية اليد .
قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ كَفًّا عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَصَابِعِ : دَخَلَ مَا حَاذَى
الْأَصَابِعِ فِي دِيَتِهَا . وَعَلَيْهِ أَرُشٌ بَاقِيَ الْكَفِّ ﴾ .

وهذا المذهب . جزم به في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز .
وقدمه في الفروع .

وقيل : يلزمه دية يد سوى الأصابع .

فأثرة : يجب في كف بلا أصابع ، وذراع بلا كف : ثلث ديته . على

الصحيح من المذهب .

وقد شبه الإمام أحمد رحمه الله ذلك بعين قائمة .

وعنه : يجب فيه حكومة .

ذكرهما في المنتخب ، والتبصرة ، ومذهب ابن الجوزي ، وغيرهم .

وكذا العضد . وحكم الرجل حكم اليد في ذلك .

قوله ﴿ وَفِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ . نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الزركشي : وعموم كلام الخرقى يقتضى أن فيها نصف الدية . وهو

مقتضى حديث عمرو بن حزم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَلَعَ الْأَعْوَرُ عَيْنَ صَحِيحٍ مُمَاثِلَةً لِعَيْنِهِ ﴾ الصحيحة ﴿ فَعَلَيْهِ

دِيَةٌ كَامِلَةٌ ، وَلَا قِصَاصَ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

وجزم به في الفروع .

وقيل : يقطع عينه ، كقتل رجل بامرأة . وهو احتمال للمصنف هنا . ويأخذ نصف الدية .

قال في الفروع : وأخذ نصف الدية مع القلع أشهر . يعنى على هذا القول .
وخرجه في التعليق والاتصار من قتل رجل بامرأة .

وقد جزم به المصنف هنا على هذا الاحتمال . وجزم به غيره أيضاً .
وقيل : لا يأخذ منه شيئاً .

قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿ وَإِنْ قَلَعَ عَيْنِي صَبِيحَ عَمْدًا : خَيْرٌ بَيْنَ قَلْعِ عَيْنِهِ ، وَلَا شَيْءٍ لَهُ غَيْرُهَا ، وَبَيْنَ الدِّيَةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وكونه يستحق قلع عينه فقط : من مفردات المذهب .

وقال القاضى : قياس المذهب ديتان .

وهذا أيضاً من مفردات المذهب .

وفيل : عين الأعور كغيره ، وكسمع وأذن .

قال في الفروع : ويتوجه فيه احتمال وتخريج من جعله كالبصر في مسألة

النظر في بيته من خصاص الباب .

قوله ﴿ وَفِي يَدِ الْأَقْطَعِ نِصْفُ الدِّيَةِ ، وَكَذَلِكَ فِي رِجْلِهِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : فيها دية كاملة .

وهي من مفردات المذهب .

وعنه : فيها دية كاملة ، إن ذهبت الأولى هدرًا .

وهو من المفردات أيضاً .

قال في الروضة : إن ذهبت في حد : فنصف دية ، وإن كان في جهاد :

فروايتان .

فأُسرّة : لو قطع يد صحيح . لم تقطع يده . إن قلنا : فيها الدية كاملة . وإلا

قطعت . والله أعلم .

باب الشجاج وكسر العظام

قوله ﴿ الشَّجَّةُ : أَسْمُ لِحْزَجِ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ خَاصَّةً ﴾ .

قاله الأصحاب . قال الزركشى : وقد يستعمل في غيرها .

وهى عشر ، خمسٌ لا مُقَدَّرَ فِيهَا .

أولها : الخارصة . بإعجام الخاء وإهمالها مع إهمال الصاد فيها ، وهى التى تخرض

الجلد ، أى تشقه قليلاً ولا تدميه .

وتسمى الخرصه والقاشرة والقشرة - بإعجام الشين مع القاف .

ثم البازلة - بموحدة وزاى معجمة مكسورة - التى يسيل منها الدم . وتسمى

الدامية ، والدامعة ، بعين مهملة . وهى التى تدمى ولا تشق اللحم .

وقيل : الدامعة : ماظهر دمها ولم يسيل .

ثم الباضعة التى تبضع اللحم .

وقيل : ما تشقه بعد الجلد ولم يسيل دمها .

ثم الْمُتَلَاخِمَةُ الَّتِي أَخَذَتْ فِي اللَّحْمِ .

وقيل : ما التحم أعلاها واتسع أسفلها . ولم تبلغ جلدة تلى العظم .

﴿ ثم السَّمْحَاقُ الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَظْمِ قِشْرَةٌ رَقِيْقَةٌ ﴾ .

هذا المذهب ، على هذا الترتيب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وعند الخرقى : الباضعة بين الخارصة والبازلة ، تشق اللحم ولا تدميه . وتبعه

ابن البناء .

قال الزركشى : البازلة التى تشق اللحم بعد الجلد ، يعنى ولا يسيل منها دم

قاله الجوهري ، وابن فارس .

وقال المصنف في المعنى : لعل ما في نسخ الخرق غلط من الكتاب . لأن
الباضعة التي تشق اللحم بعد الجلد يسيل منها دم كثير في الغالب . بخلاف البازلة .
فإنها الدامعة - بالمهملة - لقلّة سيلان دمها . فالباضعة أشد . انتهى .
وهو قول الأصمى والأزهري .

قوله ﴿ فَهَذِهِ الْخُمْسَةُ فِيهَا حُكُومَةٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المشهور ، والمختار للأصحاب من الروایتين .
وعنه : في البازلة بغير ، وفي الباضعة بغيران ، وفي المتلاحة ثلاثة ،
وفي السمحاق أربعة .
اختارها أبو بكر .

وحكى الشيرازي عن ابن أبي موسى : أنه اختار ذلك في السمحاق .
وعن القاضي أنه قال : متى أمكن اعتبار الجراحات من الموضحة - مثل أن
يكون في رأس المجنى عليه موضحة إلى جانبها - قدرت هذه الجراحات منها .
فإن كانت بقدر النصف : وجب نصف أرش الموضحة . وإن كانت بقدر الثلث :
وجب ثلث الأرش . وعلى هذا ، إلا أن تزيد الحكومة على ذلك . فيجب
ما يخرج الحكومة .

وملخصه : أنه يوجب الأكثر مما يخرج الحكومة أو قدرها من الموضحة .
قال المصنف : وهذا لانعله مذهباً للإمام أحمد رحمه الله ، ولا يقتضيه . انتهى .
قوله ﴿ وَخَمْسٌ فِيهَا مُقَدَّرٌ . أَوْلَاهَا : الْمَوْضِحَةُ ، الَّتِي تُوضِحُ الْعَظْمَ .
أَيُّ تَبْرِزُهُ . فَفِيهَا خُمْسَةٌ أَبْعَرَةٌ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .
وعنه : في موضحة الوجه عشرة .

نقلها حنبل . واختارها الزركشى . وأولها المصنف .
فائدة : يجب أرش الموضحة في الصغيرة والكبيرة ، والبارزة والمستورة بالشعر .
وحد الموضحة : ما أفضى إلى العظم ، ولو بقدر إبرة .
ذكره ابن القاسم ، والقاضى . واقتصر عليه المصنف ، والشارح .
وقال فى الرعاية الكبرى : الموضحة ما كشف عظم رأس أو وجه أو غيرهما .
وقيل : ولو بقدر رأس إبرة . انتهى .
قوله ﴿ فَإِنَّ عَمَّتِ الرَّأْسَ وَنَزَلَتْ إِلَى الْوَجْهِ : فَهَلْ هِيَ مُوضِحَةٌ ،
أَوْ مُوضِحَتَانِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .
وهما روايتان فى الرعايتين ، والحاوى .
وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والهادى ، والكافى ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منجا .
أمرهما : هى موضحتان . وهو الصحيح من المذهب .
صححه فى التصحيح ، والنظم .
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى الفروع ، وغيره .
والوجه الثانى : هى موضحة واحدة .
جزم به فى المنور ، ومنتخب الأدمى .
وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .
قال فى إدراك الغاية : ولو عمتهما فثنتان فى وجه .
تنبيه : ذكر المصنف ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والمحزر ، والفروع ،
وغيرهم : إذا عمت الرأس ونزلت إلى الوجه .
قال الشارح : ولم يذكر المصنف ذلك فى كتابيه - المغنى ، والكافى - بل
أطلق القول فيما إذا كان بعضها فى الرأس وبعضها فى الوجه .

فإن لم تعم الرأس ففيها الوجهان .

قال : وهو الذى يقتضيه الدليل . انتهى .

قلت : قدم مقاله الناظم .

وهو ظاهر كلامه فى الرعايتين ، والحاوى . فإيهما قالا : وإن نزلت إلى الوجه
فموضحة .

قوله ﴿ وَإِنْ أَوْضَحَهُ مُوضِحَتَيْنِ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ : فَعَلَيْهِ عَشْرَةٌ . فَإِنْ
خَرَقَ مَا بَيْنَهُمَا ، أَوْ ذَهَبَ بِالسَّرَايَةِ : صَارَا مُوضِحَةً وَاحِدَةً . وَإِنْ خَرَقَهُ
الْمَجْنِيءُ عَلَيْهِ ، أَوْ أَجْنَبِيٌّ : فَهِيَ ثَلَاثُ مَوَاضِحَ ﴾ بلا نزاع فى ذلك .
قوله ﴿ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِيمَنْ خَرَقَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَجْنِيءِ عَلَيْهِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وأكثروهم قطع به . منهم
صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والحرر ، والنظم ،
وشرح ابن منجا ، وغيرهم .

وجزم به فى الوجيز ، وقال : مع بقاء التلابس .

وقدمه فى الفروع .

وقال فى الترغيب : يصدق من يصدقه الظاهر بقرب زمن وبعده . فإن

تساويا فالجروح .

قال : وله أرشان . وفى ثالث وجهان . انتهى .

وقال فى الرعاية الكبرى ، وإن قال الجروح : خرقتة بعد البرء : صدق مع

طول الزمن . وله أرش موضحتين فقط .

وقيل : والخرق بينهما .

وقيل : ينسب من الموضحة إن أمكن .

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَقَ مَا بَيْنَ الْمُوضِحَتَيْنِ فِي الْبَاطِنِ ﴾ يعنى الجانى .

﴿ قَبْلَ هِيَ مُوضِحَةٌ ، أَوْ مُوضِحَتَانِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ،
والهادي ، والمنقى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، وغيرهم .

أمرهما : هي موضحة واحدة . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والقروع ، وغيرهم .

والوجه الثاني : هما موضحتان . اختاره الناظم .

فأمرتا

بمراهما : لو خرقة ظاهراً لا باطناً فوضحتان ، على أصح الوجهين ، والمذهب

منهما .

وقيل : موضحة واحدة .

الثانية : لو أوضحه جماعة موضحة ، فهل يوضح من كل واحد بقدرها ، أم

يوزع ؟ فيه الخلاف المتقدم .

قوله ﴿ ثُمَّ الْهَاشِمَةُ . وَهِيَ الَّتِي تُوضِحُ الْعَظْمَ وَتَهْشِمُهُ . فَفِيهَا عَشْرُ

مِنَ الْإِبِلِ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ فَإِنْ ضَرَبَهُ بِمَثْقَلٍ ، فَهَشِمَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوضِحَهُ : فَفِيهِ

حُكُومَةٌ ﴾ وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والحرر ،

والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والقروع ، وغيرهم .

وقيل : يلزمه خمس من الإيل ، كهشمه على موضحة .
وأطلقهما في الكافي ، والشرح .

قوله ﴿ ثُمَّ الْمَأْمُومَةُ ، وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى جِلْدَةِ الدِّمَاغِ . وَتُسَمَّى أُمَّ الدِّمَاغِ . وَتُسَمَّى الْمَأْمُومَةَ . فَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ ﴾ بلا نزاع .
وقوله ﴿ ثُمَّ الدَّامِغَةُ ﴾ بالعين المعجمة ﴿ وَهِيَ الَّتِي تَخْرُقُ الْجِلْدَةَ ، فَفِيهَا مَا فِي الْمَأْمُومَةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : فيها مع ذلك حكومة لخرق الجلد .

قال القاضي : ولم يذكر أصحابنا « الدامغة » بالمعجمة لمساواتها للمأمومة في أرشها .

قال المصنف : ويحتمل أنهم تركوا ذكرها لكون صاحبها لا يسلم غالباً .

انتهى .

قوله ﴿ وَفِي الْجَائِفَةِ : ثَلَاثُ الدِّيَةِ . وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى بَاطِنِ الْجَوْفِ ، مِنْ بَطْنٍ ، أَوْ ظَهْرٍ ، أَوْ صَدْرٍ ، أَوْ نَحْرٍ ﴾ بلا نزاع .

وقوله ﴿ فَإِنْ خَرَقَهُ مِنْ جَانِبٍ . فَخَرَجَ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ : فَهِيَ جَائِفَتَانِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : جائفة واحدة .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب .

وقيل : فيه روايتان . ذكره في الرعاية الكبرى .
قوله ﴿ وَإِنْ طَعَنَهُ فِي خَدِّهِ ، فَوَصَلْ إِلَىٰ قَبِيهِ حُكُومَةً ﴾ .
هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ،
والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
ويحتمل أن تكون جائفة . وهو لأبي الخطاب في الهداية .
وأطلق وجهين في اللذهب .
فأمره : وكذا الحكم لو أنفذ أنفاً أو ذكر أو جفناً إلى بيضة العين ، خلافاً
ومذهباً .

قوله ﴿ وَإِنْ جَرَحَهُ فِي وَرِكِهِ ، فَوَصَلِ الْجُرْحُ إِلَىٰ جَوْفِهِ ، أَوْ أَوْضَحَهُ
فَوَصَلِ الْجُرْحُ إِلَىٰ قَفَاهُ : فَعَلَيْهِ دِيَةٌ جَائِفَةٌ وَمَوْضِحَةٌ وَحُكُومَةٌ لِجُرْحِ
الْقَفَا وَالْوَرِكِ ﴾ بلا نزاع .
﴿ وَإِنْ أَجَافَهُ وَوَسَّعَ آخِرُ الْجُرْحِ : فَهِيَ جَائِفَتَانِ ﴾ بلا نزاع أيضاً .
قوله ﴿ وَإِنْ وَسَّعَ ظَاهِرُهُ دُونَ بَاطِنِهِ ، أَوْ بَاطِنُهُ دُونَ ظَاهِرِهِ : فَعَلَيْهِ
حُكُومَةٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .
وذكر في الترغيب وجهاً : أنها جائفة .
فأمره : لو وطئ زوجته وهي صغيرة ، أو نحيفة لا يوطأ مثلها لمثله ، ففتقها :
الزمه ثلث الدية .

ومعنى الفتق : خرق ما بين مسلك البول والمثني .
قدمه في المغنى ، والشرح ، والزرکشی ، وغيرهم .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والكافي .
وقيل : بل معناه : خرق ما بين الدبر والقيل .
قال المصنف ، والشارح : إلا أن هذا بعيد . لأنه يبعد أن يذهب بالوطء
ما بينهما من الحاجز . لأنه غليظ قوى . انتهى .
قال في الرعايتين ، والحاوي ، والفروع : وإن وطئ امرأته ، فخرق مخرج
البول والمنى ، أو القبل والدبر .
قلت : وهو الصواب ، ولكن الواقع في الغالب الأول .
وجزم بوجود ثلث الدية الخرق ، والمصنف في المغنى ، والشارح ، والزرکشي ،
وغيرهم .

قال في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمستوعب : إن كان البول
يستمسك : فعليه ثلث الدية . وإن كان لا يستمسك : فعليه كمال ديتها .
وكذا قال في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .
وقال في الفنون : فيمن لا يوطأ مثلها : القود واجب . لأنه قتل بفعل يقتل مثله .
وقال في الفروع ، وغيره : ومن وطئ أجنبية كبيرة مطاوعة بلا شبهة ،
أو امرأته - ومثلها يوطأ لمثله - فأفضاها : فهدر . لعدم تصور الزيادة . وهو حق له ،
وإلا فالدية . فإن ثبت البول فجائفة .
ولا يندرج أرش البكارة في دية إفضاء . على الأصح .
وقال في القواعد الأصولية : ولو وطئ زوجته الكبيرة المحتملة للوطء ،
وفتقها : لم يضمها .

جزم به في الهداية ، والمغنى ، والترغيب ، وغيرهم .
وجزم بوجود أرش البكارة في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،
والمختلصة ، وغيرهم .
وأطلق وجهين في الرعايتين ، والحاوي .

وللموطوءة بشبهة ، أو إكراه : ثلث الدية إن استمسك البول ، مع مهر مثلها -
وإن لم يستمسك : فالدية كاملة .

فأمره : لو أدخل إصبعه في فرج بكر ، فأذهب بكارتها : فليس بجائفة -
ذكره المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

قوله ﴿ وَفِي الضَّلَعِ بَعِيرٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه .

وهو من مفردات المذهب .

وذكر ابن عقيل رواية : فيه حكومة .

تفسير : قوله « وفي الضلع بعير » كذا قال أكثر الأصحاب وأطلقوا .
وقدمه في الرعايتين .

وقيده في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والوجيز ، والمنور ،
وغيرهم : بما إذا أجبر مستقما ، فقالوا : وفي الضلع بعير إذا أجبر مستقما .

والظاهر : أنه مراد من أطلق .

ولكن صاحب الرعايتين غاير .

فالظاهر : أنه لما رأى من أطلق وقيد : حكاهما قولين .

وقال الزركشي : ولم أر هذا الشرط لتغير صاحب المحرر .

وقد أطلق الإمام أحمد رحمه الله : بأن في الضلع بعير من غير قيد .

قوله ﴿ وَفِي التَّرْقُوتَيْنِ بَعِيرَانِ ﴾ .

هذا المذهب . قاله القاضى ، وأصحابه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،

والفروع ، وغيرهم .

وهو من المفردات .

وظاهر كلام الخرقى : أن فيها أربعة أبعرة . فإنه قال : وفي الترقوة بعيران .
وقال في الإرشاد : في كل ترقوة بعيران . فهو أصرح من كلام الخرقى .
وصرف القاضى كلام الخرقى إلى المذهب . فقال : المراد بالترقوة : الترقوتان .
اكتفى بلفظ الواحد لإدخال الألف واللام المقتضية للاستغراق .

قوله ﴿ وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الذَّرَاعِ ، وَالزَّنْدِ ، وَالْعَضِدِ ، وَالْفَخْدِ ،
وَالسَّاقِ : بَعِيرَانِ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه في رواية أبى طالب .

وجزم به فى الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلصة ، وشرح
ابن منبجا ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه فى الرايتين .

وقطع به فى الشرح فى الزند . واختاره القاضى فى عظم الساق والفخذ .

وهو من مفردات المذهب فى الفخذ والساق والزند .

وعنه : فى كل واحد من ذلك بعير . نص عليه فى رواية صالح .

جزم به فى الوجيز ، والمنور .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير .

وقاله أبو الخطاب ، وابن عقيل ، وجماعة من أصحاب القاضى .

وأطلقهما فى القروع .

وقال المصنف : والصحيح أنه لا تقدير فى غير الخمسة . وهى : الضلع والترقوتان

والزندان .

وجزم أن فى الزند بعيرين .

وذكر ابن عقيل فى ذلك رواية : أن فيه حكومة .

نقل حنبل - فى من كسرت يده أو رجله - فيها حكومة ، وإن انجبرت .

وترجمه أبو بكر بنقص العضو بجناية .
وعنه في الزند الواحد : أربعة أجرة : لأنه عظام . وفيما سواه بعيران .
واختاره القاضي .

واختار المصنف : أن فيما سوى الزند حكومة كما تقدم . كبقية الجروح
وكسر العظام ، كحزرة صلب وعصص وعانة . قاله في الإرشاد في غير ضلع .
قوله ﴿ وَالْحُكُومَةُ : أَنْ يُقَوِّمَ الْمُجْنِيَّ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لِجِنَايَةِ بِهِ
ثُمَّ يُقَوِّمُ وَهِيَ بِهٍ قَدِ بَرَّاتٌ ، فَمَا تَقَصَّ مِنَ الْقِيَمَةِ فَلَهُ مِثْلُهُ مِنَ الدِّيَةِ .
فَإِنْ كَانَ قِيَمَتُهُ وَهُوَ صَحِيحٌ : عِشْرِينَ ، وَقِيَمَتُهُ وَبِهِ الْجِنَايَةُ : تِسْعَةَ
عَشَرَ ، فَفِيهِ نِصْفُ عِشْرِ دِيَّتِهِ ﴾ .
بلا نزاع في الجملة .

وقوله ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْحُكُومَةُ فِي شَيْءٍ فِيهِ مُقَدَّرٌ ، فَلَا يُبْلَغُ
بِهِ أَرْضُ الْمُقَدَّرِ . فَإِنْ كَانَتْ فِي الشَّجَاجِ الَّتِي دُونَ الْمَوْضِحَةِ : لَمْ يُبْلَغْ
بِهَا أَرْضُ الْمَوْضِحَةِ . وَإِنْ كَانَ فِي إِصْبَعٍ : لَمْ يُبْلَغْ بِهَا دِيَّةُ الْإِصْبَعِ .
وَإِنْ كَانَتْ فِي أُغْلَةٍ لَمْ يُبْلَغْ بِهَا دِيَّتُهَا ﴾ .

هذا المذهب المشهور ، والصحيح من الروايتين .
وقال في الفروع : ولا يبلغ بحكومة محل له مقدر مقدره ، على الأصح ، كجأوزته .
وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، وغيرها .
وصححه في النظم . واختاره الشريف ، وابن عقيل .
قال القاضي في الجامع : هذا المذهب .
وعنه : يبلغ به أرض المقدر .

وقال الزركشى : هو ظاهر كلام الخرقى . وإليه ميل أبى محمد .
وجزم به فى المنور ، ومنتخب الأدمى .
وحكما فى المحرر ، وغيره : وجهين .
وأطلقهما فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

قال الشارح : ويحمل كلام الخرقى : أن يخص امتناع الزيادة بالرأس
والوجه ، لقوله « إلا أن تكون الجناية فى وجه أو رأس فلا يجاوز به أرش الموقت »
قوله ﴿ فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا تَنْقُصُ شَيْئًا بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ : قَوْمَتْ حَالِ
جَرِيَانِ الدِّمِ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب
والخلاصة ، والهادى ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وقيل : يقوم قبيل الاندمال التام . وأطلقهما الزركشى .
نفيه : أفادنا المصنف بقوله « قومت حال جريان الدم » أن ذلك لا يكون
هدر . وأن عليه فيه حكومة . وهو صحيح . وهو المذهب . نص عليه . وعليه
أكثر الأصحاب ، القاضى وغيره .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .
وعنه : لا شىء فيها والحالة هذه .
اختاره المصنف . وأطلقهما الزركشى .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ تَنْقُصْهُ شَيْئًا بِمَجَالٍ ، أَوْ زَادَتْهُ حُسْنًا - كإزالة لحية
امرأة ، أو إصبع زائدة ونحوه - فَلَا شَيْءَ فِيهَا ﴾ .
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في المحرر: فلا شيء فيها على الأصح.

قال في الفروع: فلا شيء فيها على الأصح.

وكذا قال الناظم.

وصححه في المعنى، والشرح، وغيرهما.

وقيل: بلى.

قال القاضي: نص الإمام أحمد - رحمه الله - على هذا.

قال المصنف: فعلى هذا يقوم في أقرب الأحوال إلى البرء. فإن لم ينقص في

ذلك الحال قوم حال جريان الدم. لأنه لا بد من نقص للخوف عليه. ذكره القاضي

وتقوم لحيمة المرأة كأنها لحيمة رجل في حال ينقصه ذهاب لحيته. ذكره

أبو الخطاب.

وجزم بهذا القول في الهداية، والمذهب، والخلاصة.

باب العاقلة وما تحمله

فأمره : سميت « عاقلة » لأنهم يعقلون . نقله حرب .

وجزم به في الفروع .

وقيل : لأنهم يمنعون عن القاتل .

جزم به في المعنى ، والشرح .

وقيل : لأن الإبل تجمع فتعقل بفناء أولياء المقتول . أى تشد عقلها لتسلم إليهم

وولذلك سميت الدية عقلاً . وقدمه الزركشى .

وقيل : لإعطائهم العقل الذى هو الدية .

قوله ﴿ عَاقِلَةٌ الْإِنْسَانِ : عَصَبَاتُهُ كَلِمَةٌ قَرِيبُهُمْ وَبَعِيدُهُمْ ، مِنْ

النَّسَبِ وَالْوَالِيَاءِ ، إِلَّا عَمُودَى نَسَبِهِ : أَبَاؤُهُ وَأَبْنَاؤُهُ ﴾ .

هذا إحدى الروايات .

قال القاضى فى كتاب الروايتين ، وصاحب الفروع : هذا اختيار الخرقى .

قلت : ليس كما قال . فإنه قال : والعاقلة العمومة وأولادهم وإن سفلوا .

فى إحدى الروايتين .

والرواية الأخرى : الأب والابن والإخوة . وكل العصابة من العاقلة . انتهى .

وجزم به فى الوجيز .

وقال فى الترغيب ، والبلغة : إلا أن يكون الابن من عصابة أمه .

وسبقه إلى ذلك السامرى فى مستوعبه .

وعنه : أنهم من العاقلة أيضاً . وهو المذهب . نص عليه .

وعليه جماهير الأصحاب . منهم : أبو بكر ، والقاضى ، والشريف أبو جعفر ،

وأبو الخطاب فى خلافهما ، وابن عقيل فى التذكرة ، والشيرازى ، وغيرهم .

وجزم به في العمدة ، والنور ، ومنتخب الأدهم ، وغيرهم .
قال في تجريد العناية : عاقلة الإنسان ذكور عصبته ، ولو عمودى نسبه على
الأظهر .

قال في الفروع : نقله واختاره الأكثر .
وقدمه في الخلاصة ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،
والفروع ، وغيرهم .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والبلغة ،
وغيرهم .

وعنه : الجميع عاقلته ، إلا أبناؤه إذا كان امرأة .
قال في المحرم : وهي أصح .
قال الزركشى : وعليها يقوم الدليل .
نقل حرب : الابن لا يعقل عن أمه . لأنه من قوم آخرين .
وقال الزركشى : ظاهر كلام ابن أبي موسى ، وابن أبي المجد ، وأبي بكر في
التنبيه : أن العاقلة كل العصبه إلا الأبناء . ولعله يقيس أبناء الرجل على أبناء
المرأة . وليس بشيء . انتهى .

وعنه : الجميع عاقلته ، إلا عمودى نسبه وإخوته . وهي ظاهر كلام الخرقى .
وتقدم لفظه . ويأتى الترتيب في ذلك .
وتقدم في باب الولاء « أن عاقلة العبد المعتق : عصبات سيده » فكلامه هنا
مقيد بذلك .

قوله ﴿ وَلَيْسَ عَلَىٰ قَافِرٍ ، وَلَا صَبِيٍّ ، وَلَا زَائِلِ الْعَقْلِ ، وَلَا امْرَأَةٍ ،
وَلَا خُنْثَىٰ مُشْكِلٍ ، وَلَا رَقِيقٍ ، وَلَا مُخَالِفٍ لِذِي الْجَانِي : حَمَلُ شَيْءٍ ﴾ .
هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : أن الفقير يحمل من العقل .

وأطلقهما المصنف ، وغيره .

وقيده المجد وغيره بالمتعمل .

قال الزركشي : وهو حسن .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب .

وعنه : تحمل الخنثى والمرأة بالولاء .

وعنه : المميز من العاقلة .

وظاهر كلامه في العمدة : أن المرأة والخنثى يحملان من العقل . فإنه ما ذكر

إلا الصبي والمجنون والفقير ، ومن يخالف دينه .

تفسيه : مفهوم كلام المصنف : أن الهرم والزمن والأعمى يحمل من العقل

بشرطه . وهو أحد الوجهين .

وهو ظاهر كلام الأكثر .

وجزم به في البلغة . وقدمه الزركشي .

قال في المستوعب ، والرعاية الصغرى : ويعقل الزمن والشيخ والضعيف .

والوجه الثاني : لا يحملون . قدمه ابن رزين في شرحه .

وأطلقهما في المنفى ، والشرح ، والفروع .

وأطلقهما في الهرم والزمن في الكبرى .

قوله ﴿ وَخَطَأُ الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ فِي أَحْكَامِهِ : فِي بَيْتِ الْمَالِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، كخطأ الوكيل .

وعنه : على عاقلتهما .

وقدمه في الهداية ، والخلاصة .

والمراد : فيما تحمله العاقلة . نقله في الفروع عن صاحب الروضة ، كخطابهما في غير الحكم .

وأطلقهما في المذهب .

فعلى المذهب : للإمام عزل نفسه . ذكره القاضى وغيره .

فأمره : وكذا الحكم إن زاد سوطاً ، كخطأ فى حد أو تعزير أو جهلاً حملاً ،

أو بان مَنْ حكماً بشهادته غير أهل .

ويأتى الخطأ فى الحد فى كتاب الحدود .

قوله ﴿ وَهَلْ يَتَعَاوَلُ أَهْلُ الذِّمَّةِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى المذهب ، والشرح ، والحاوى .

أمرهما : يتعاقلون . وهو المذهب .

قال فى الخلاصة ، والرعايتين : وأهل الذمة يتعاقلون على الأصح .

قال فى المحرر : يتعاقلون . وهو الأصح .

قال الناظم : يتعاقلون فى الأظهر . وصححه فى التصحيح .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى الهداية ، والكافى ، والفروع ، وغيرهم .

والرواية الثانية : لا يتعاقلون .

فعلى المذهب : فيه - مع اختلاف ملهم - وجهان ، هما روايتان فى الترغيب .

وأطلقهما فى المحرر ، والفروع ، والحاوى ، والنظم .

وذكرهما فى الكافى وجهين ، وقال : بناء على الروايتين فى توريتهم .

أمرهما : يتعاقلون أيضاً .

وهو ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب . وقدمه فى الرعايتين .

والثانية : لا يتعاقلون .

قوله ﴿ وَلَا يَمْقُلُ ذِمِّيَّ عَنْ حَرْبِيَّ ، وَلَا حَرْبِيَّ عَنْ ذِمِّيَّ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وقيل : يتعاقلان ، إن قلنا : يتوارثان . وإلا فلا .

وهو تخريج في المعنى ، والمحرم ، والشرح ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ ، أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ تَحْمِلُ الْجَمِيعَ : فَالذِّمَّةُ

أَوْ بَاقِيهَا عَلَيْهِ ، إِنْ كَانَ ذِمِّيًّا ﴾ .

هذا المذهب . جزم به القاضي في كتبه .

وجزم به في المعنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : كسمل .

وأجرى في المحرم الروايتين اللتين في المسلم هنا .

وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا : أَخَذَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ﴾ .

هذا المذهب .

قال الزركشي : هذا المشهور من الروايتين .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الوجيز .

وقدمه في المحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا تحمله . اختاره أبو بكر في التنبيه .

وأطلقهما في الشرح .

وظاهر ماجزم به في العمدة : أن ذلك على الجاني .

فعلى المذهب : يكون حالا في بيت المال . على الصحيح من المذهب .

صححه في المعنى ، والشرح ، والزركشي ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : حكه حكم العاقلة .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ﴾ يعني : أخذها من بيت المال .

﴿ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاتِلِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال الزركشي : وهذا المعروف عند الأصحاب . بناء على أن الدية وجبت على

العاقلة ابتداء .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

ويحتمل أن تجب في مال القاتل .

قال المصنف هنا : وهو أولى ، فاختره .

[ثم قال كما لو قالوا في فطرة زوجة العسر ، وضيئه . فإنه عليهما دونه . لأنهما

محملان لأصليان . وكقراءة المأموم بمن لا يرى تحملها عنه . ونحو ذلك . وهو

كل من تحمل عنه شيئاً مغرمًا أو مغنماً باختياره له لتسبيه فيه . أو قهراً عنه بأصل

الشرع ونحو ذلك]^(١) .

وقال كقولهم في المرتد : يجب أرش خطائه في ماله . ولورمى وهو مسلم فلم

يصب السهم حتى ارتد : كان عليه في ماله . ولورمى الكافر سهماً ثم أسلم ،

ثم قتل السهم إنساناً : فديته في ماله . ولوجنى ابن المعتقة ثم انجراً ولاؤه ثم سرت

جنايته : فأرش الجناية في ماله لتعذر حمل العاقلة له . قال : فكذا هذا .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

فاستشهد المصنف رحمه الله على صحة ما اختاره بهذه المسائل وغيرها .
وذكر : أن الأصحاب قالوا بها .
فذكر كل مسألة من المستشهد بها وما فيها من الخلاف .
فنها : قوله « يجب أرش خطأ المرتد في ماله » وهذا المذهب ونسبه المصنف
هنا إلى الأصحاب . ولا شك أن عليه جماهير الأصحاب .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وحي وجه : لا شيء عليه ، كالسلم .
ومنها : قوله « ولورمى وهو مسلم ، فلم يصب السهم حتى ارتد : كان عليه
في ماله . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به في المحرر ، وغيره .
وصححه في الفروع ، وغيره .
وقيل : لا شيء عليه .
ومنها : قوله « ولورمى الكافر سهماً ثم أسلم . ثم قتل السهم إنساناً : فديته
في ماله » على الصحيح من المذهب .
وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .
وصححه في الفروع ، وغيره .
وقيل : لا شيء عليه .
ومنها : قوله « ولوجنى ابن المعتقة ، ثم انجرت ولاؤه ، ثم سرت جنابته :
فأرش الجنابة في ماله لتعذر حمل العاقلة » وهو المذهب .
جزم به في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، وغيرهم .
قال في الفروع : وإن تغير دين جارح حالتي جرح وزهوق : عقلت عاقلته
حال الجرح .
وقيل : أرشه .

وقيل : الكل في ماله .

وإن انجبر ولاء ابن معتقة بين جرح أومحى وتلف : فكغير دين .

وقاله في المحرر ، وغيره .

فأرة : قوله ﴿ وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا وَلَا عَبْدًا وَلَا صُلْحًا ﴾ .

فسر القاضي ، وغيره : الصلح بالصلح عن دم العمد .

وقال المصنف ، وغيره : يفتى عن ذلك ذكر العمد . بل معناه : صلح عنه

صلح إنكار . وجزم به في الروضة .

قال الشارح : وهو أولى .

وقدمه الزركشى . وجزم به ابن منجا في شرحه . وهو الصواب .

تنبية : قوله ﴿ وَلَا اعْتِرَافًا ﴾ .

ومعناه : أن يقر على نفسه أنه قتل خطأ ، أو شبه عمد ، أو جنى جنابة خطأ

أو شبه عمد ، توجب ثلث الدية فأكثر . فلا تحمله العاقلة .

لكن مرادم : إذا لم تصدقه العاقلة به . وتعليهم يدل عليه .

[بل وصرح به ابن نصر الله في حاشيته على شرح الزركشى للخرق .

لكن لو سكتت فلم تتكلم ، أو قالت : لا نصدقه ولا نكذبه . أو قالت :

لا علم لنا بذلك . فهل هو كقول المدعى « لا أقر ، ولا أنكر » أو « لا أعلم

قدر حقه » أو كسكوته ؟ وهو الأظهر ، إن كان ذلك في جواب دعوى فنكولهم

كنكوله .

وإن لم يكن في جواب دعوى : لم يلزمهم شيء . ولم يصح الحكم بنكولهم .

وصرح به أيضاً في الرعاية الكبرى ، فقال فيها : ولا اعترافاً تنكره . انتهى^(١)

قوله ﴿ وَلَا مَا دُونَ ثَلَاثِ الدِّيَةِ ﴾ .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل ابن منصور : إذا شربت دواء عمداً ، فأسقطت جنيناً : فالدية على العاقلة .

قال في الفروع : فيتوجه منها احتمال تحمل العاقلة القليل .

ونقل أبو طالب : ما أصاب الصبي من شيء : فعلى الأب إلى قدر ثلث الدية .

فإذا جاوز ثلث الدية : فعلى العاقلة .

فهذه رواية لا تحمل الثلث .

نفيه : قوله ﴿ وَلَا مَا دُونَ ثُلُثِ الدِّيَةِ . وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي مَالِ الْجَانِي حَالاً ، إِلَّا غُرَّةَ الْجَنِينِ إِذَا مَاتَ مَعَ أُمِّهِ . فَإِنَّ الْعَاقِلَةَ تَحْمِلُهَا مَعَ دِيَةِ أُمِّهِ ﴾ .

يعنى : وهى أقل من ثلث الدية بانفرادها ، لكن لما وجبت مع الأم فى حالة واحدة ، بجناية واحدة ، مع زيادتهما على الثلث : حملتها العاقلة ، كالدية الواحدة . وهذا المذهب نص عليه . وعليه الأصحاب .

وقال فى عيون المسائل : خبر المرأة التى قتلت المرأة وجنينها ، وجه الدليل :

أنه صلى الله عليه وسلم قضى بدية الجنين على الجانية . حيث لم تبلغ الثلث .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ مُنْفَرِدِينَ : لَمْ تَحْمِلْهَا الْعَاقِلَةُ ، لِتَقْصَبَهَا عَنِ الثُّلُثِ ﴾

إن مات ، ولم تمت الأم : لم تحملها العاقلة .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

ونقل ابن منصور : إذا شربت دواء ، فأسقطت جنينها : فالدية على العاقلة .

وتقدم ذلك قريباً .

وإن ماتا من الضربة ، فإن ماتا معاً حملتها : بلا نزاع .

وإن مات بعد موت أمه : حملتها أيضاً . على المذهب .

جزم به في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع .
ومقتضى كلامه في المعنى ، والشرح : أنها لا تحملها . فإنهما قالا : إذا مات
قبل موت أمه : لم تحملها . نص عليه . وإن مات مع أمه : حملتها . نص عليه . انتهى .
وهو مقتضى كلام المصنف هنا .
وإن مات قبل موت أمه : لم تحملها . على الصحيح من المذهب . نص عليه .
وقطع به في المعنى ، والشرح .
وهو مقتضى كلامه هنا .
وقدمه في الفروع .

وجزم في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، والنظم : بأنها تحملها .
قال الإمام أحمد رحمه الله : من قبل أنهما نفس واحدة .
وقال أيضاً : الجنابة عليهما واحدة .
قال الزركشي : وهو الصواب . وهو كما قال .
قوله ﴿ وَتَحْمِلُ جُنَايَةَ أَخْطَا عَلَى الْخُرِّ إِذَا بَلَغَتْ الثُّلُثَ ﴾ .
هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .
وتقدم قريباً رواية أبي طالب .

وقوله ﴿ وَقَالَ : أَبُو بَكْرٍ : لَا تَحْمِلُ شِبْهَ الْعَمْدِ . وَيَكُونُ فِي مَالِ
الْقَاتِلِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ﴾ .

اعلم أن الأصحاب اختلفوا في شبه العمدة : هل تحمله العاقلة أم لا ؟ .
والصحيح من المذهب : أنها تحمله . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .
قال الزركشي : هذا المشهور من الروايتين ، والمختار لعامة الأصحاب .
وجزم به الخرقى ، وصاحب الوجيز ، والمصنف في المقنع ، في أول « كتاب
الديات » والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم - وصححه - والهاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وقال أبو بكر : لا تحمل شبه العمدة . ويكون في مال القاتل في ثلاث سنين
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الرعايتين : ولا تحمل شبه عمد في الأصح .
إذا علمت ذلك : فكان الأولى أن يأتي المصنف بالواو قبل .
قال أبو بكر : لتظهر المغايرة .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .
وقال أبو بكر مرة : يكون في مال القاتل حالا .
وقدمه في التبصرة كغيره .

وذكر أبو الفرج : تحمله العاقلة حالا .
وقال في التبصرة : لا تحمل عمداً ولا صلحاً ، ولا اعترافاً ، ولا مادون الثلث
وجميع ذلك في مال الجاني في ثلاث سنين .

قوله ﴿ وَمَا يَجْمَلُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَاقِلَةِ : غَيْرُ مُقَدَّرٍ ، لَكِنَّ يُرْجَعُ
فِيهِ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ . فَيَحْمَلُ كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا يَسْتَهْلُ وَلَا يَشُقُّ ﴾ .
وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال أبو بكر : يحمل على الموسر نصف دينار ، وعلى المتوسط ربعاً . وهو
رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

فائدة : الموسر هنا : من ملك نصاباً عند حلول الحول ، فاضلاً عنه . كاللحج
وكفارة الظهار .

قوله ﴿ وَهَلْ يَتَكَرَّرُ ذَلِكَ فِي الْأَحْوَالِ السَّلَامَةِ ، أَمْ لَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

يعنى : على قول أبى بكر .

وأطلقهما فى الكافى ، والمحزر ، والمعنى ، والشرح ، والنظم ، وشرح ابن منجا ،
والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

أهمهما : يتكرر . فيكون الواجب على الغنى فى الأحوال الثلاثة دينار
ونصف دينار ، وعلى المتوسط ثلاثة أرباع دينار .

قال فى الكافى : لأنه قدر يتعلق بالحوال على سبيل الموساة . فيتكرر
بالحوال ، كالزكاة .

والوجه الثانى : لا يتكرر . فيكون على الغنى نصف دينار فى الحوال الأول
لا غير . وعلى المتوسط ربع دينار لا غير .

قاله ابن منجا وغيره .

قال فى الكافى : لو قلنا يتكرر : لأفضى إلى إيجاب أقل من الزكاة . فيكون
مضراً . انتهى .

قلت : إن بقى الغنى فى الحوال الثانى والثالث غنياً تكرر .

وكذا إن بقى متوسطاً فى الحوال الثانى والثالث : تكرر وإلا فلا .

وقدمه ابن رزىن فى شرحه .

قوله ﴿ وَيُبْدَأُ بِالْأَقْرَبِ فَأَلْقَرَبِ ﴾ .

كالمصبات فى الميراث . وهو المذهب .

جزم به فى المعنى ، والمحزر ، والشرح ، والوجيز .

وقدمه فى النظم ، والفروع .

وصححه فى الشرح ، وغيره .

وقال في الواضح ، والمذهب ، والترغيب : يبدأ بالأباء ، ثم بالأبناء .
وقيل : مُدُلِّ بَاب - كالأخوة وأبنائهم . والأعمام وأبنائهم - كدُلِّ بأبوين .
قدمه ناظم المفردات . ذكره في كتاب النكاح .
وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .
وذَكَرَ ابن عقيل الأخ الأب : هل يساوي الأخ للأبوين ؟ على روايتين .
وخرج منها مساواة بعيد لقریب .
وقال في الترغيب : لا يضرب على عاقلة معتقة في حياة معتقة ، بخلاف
عصبة النسب .

قال في الفروع : كذا قال .

ونقل حرب : والمولى يعقل عنه عصبة المعتق .

فأُمرُة : يؤخذ من البعيد لغيبة القريب . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يبعث إليه .

قوله ﴿ وَمَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ يُجِبُّ مُؤَجَّلًا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقال في الروضة : دية الخطأ في خمس سنين ، في كل سنة خمسها .

وذَكَرَ أبو الفرج : ما تحمله العاقلة يكون حالا . وتقدم ذلك .

قوله ﴿ وَمَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ يُجِبُّ مُؤَجَّلًا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ، فِي كُلِّ

سَنَةٍ ثُلُثُهُ إِنْ كَانَ دِيَّةً كَامِلَةً ﴾ . وهذا بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْوَأَجِبُ ثُلُثَ الدِّيَّةِ - كَأَرَشِ الْجَانِفَةِ - وَجَبَ

فِي رَأْسِ الْحَوْلِ ، وَإِنْ كَانَ نِصْفُهَا - كدِيَّةِ اليَدِ - وَجَبَ فِي رَأْسِ

الْحَوْلِ الْأَوَّلِ الثُّلُثُ ، وَبَاقِيهِ فِي رَأْسِ الْحَوْلِ الثَّانِي ﴾ .

وهذا بلا نزاع عند القائلين بالتأجيل .

وإن كان الواجب أكثر من الثلاثين : وجب الثلاثان في السنتين ، والباقي في آخر الثالثة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ دِيَّةَ امْرَأَةٍ وَكِتَابِيٍّ فَكَذَلِكَ ﴾ .

يعنى : يجب ثلاثها في رأس الحول الأول . وهو قدر ثلث دية الحر المسلم وبقيةا في رأس الحول الثانى . وهو المذهب . قال ابن منبجا في شرحه : هذا المذهب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحواى الصغير ، والفروع ، وغيرهم

ويحتمل أن تقسم في ثلاث سنين لكونها دية نفس ، وإن كانت أقل من دية الرجل الحر المسلم .

واختاره القاضى في خلافه وأصحابه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ دِيَّةٍ - كَمَا لَوْ جَنَى عَلَيْهِ ، فَأَذْهَبَ بِمَعْمَهُ وَبَصْرَهُ - لَمْ يَزِدْ فِي كُلِّ حَوْلٍ عَلَى الثُّلُثِ ﴾ .

وكذا لو قتلت الضربة الأم وجنينها بعد ما استهل . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحواى الصغير ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع .

وقيل : يؤخذ الكل في ثلاث سنين .

فأمره : لو قتل شخص اثنين : لزم عاقلته في كل حول من كل دية ثلثها

فيلزمهم ديتهما في ثلاث سنين . على الصحيح من المذهب ، كما لو أذهب بجنايتين معمه وبصره .

وجزم به في المعنى ، والشرح .

وقدمه في الفروع .

وقيل : يجب دية الاثنتين في ست سنين .

قوله ﴿ وَابْتِدَاءَ الْحَوْلِ فِي الْجَرْحِ : مِنْ حِينَ الْاِنْدِمَالِ ، وَفِي الْقَتْلِ :

مِنْ حِينَ الْمَوْتِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال القاضي : إن لم يسر الجرح إلى شيء فحوله من حين القطع .

قال في المحرر ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم ، وقال القاضي : ابتداءه في القتل

الموجي والجرح - إن لم يسر عن محله - من حين الجنابة .

فأثره : من صار أهلاً عند الحول : لزمه ما تحمله العاقلة ، على أصح الوجهين .

قاله في الفروع ، وغيره .

قوله ﴿ وَتَمَهُدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ : خَطَأً ، تَحْمَلُهُ الْعَاقِلَةُ ﴾ .

عمد المجنون خطأ تحمله العاقلة بلا نزاع .

وكذلك الصبي على الصحيح من المذهب مطلقاً .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والهادي ،

والمعنى ، والشرح ، والمحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ،

وغيرهم .

وعنه ، في الصبي العاقل : أن عمده في ماله .

قال ابن عقيل ، والحلواني : وتكون مغلظة .

وذكر في الواضح رواية : تكون في ماله بعد عشر سنين .
ونقل أبو طالب : ما أصاب الصبي من شيء ، فعلى الأب إلى قدر ثلث الدية .
فإذا جاوز ثلث الدية : فعلى العاقلة .
قال في القروع : فهذه رواية لا تحمل العاقلة الثلث .
وتقدم ذلك أيضاً .

باب كفارة القتل

قوله ﴿ وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً حَتَّىٰ ، أَوْ مَا أُجْرِي حَجْرَاهُ ، أَوْ شَارَكَ فِيهَا : فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ﴾ .

هذا المذهب . سواء قتل نفسه أو غيرها . وسواء كان القاتل مسلماً أو كافراً .
جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

واختار المصنف : لا تلزم قاتل نفسه .

قال الزركشي : وفيه نظر .

وعنه : لا تلزم قاتل نفسه ولا كافراً ، بناء على كفارة الظهار . قاله في الواضح .

وعنه : على المشتركين كفارة واحدة .

قال الزركشي : وهي أظهر من جهة الدليل .

وأطلقتهما في المحرر .

وتقدم حكم كفارة القتل عند كفارة الظهار .

قوله ﴿ أَوْ ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا ، أَوْ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم من الأصحاب .

وقدمه في الفروع .

وقال في الإرشاد : وإن جنى عليها فألقت جنينين فأكثر ، فقيل : كفارة

واحدة .

وقيل : متعدد .

قال في الفروع : فيخرج مثله في جنين وأمه .

تفسيره : ظاهر قوله « فألقت جنينك » أنها لو ألقت مضغعة لم تتصور : لا كفارة فيها . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .
وقيل : فيه الكفارة .

قوله ﴿ سَوَاءٌ كَانَ الْقَاتِلُ كَبِيرًا عَاقِلًا ، أَوْ صَبِيًّا ، أَوْ مَجْنُونًا ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا ﴾ .

بلا نزاع في ذلك إلا المجنون . فإنه قال في الانتصار : لا كفارة عليه .

قوله ﴿ وَيُكْفَرُ الْعَبْدُ بِالصِّيَامِ ﴾ .

يأتى حكم العبد في التكفير في آخر « كتاب الأيمان » فيما إذا عتق أو لم يعتق . قبل التكفير . فليعاود هناك .

وتقدم أيضاً في أول « كتاب الزكاة » فليعاود .

قوله ﴿ فَأَمَّا الْقَتْلُ الْمُبَاحُ - كَالْقِصَاصِ وَالْحُدُودِ ، وَقَتْلِ الْبَاغِيِ

وَالصَّائِلِ - فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ ﴾ .

بلا نزاع ، إلا في الباغي إذا قتله العادل . فإنه حكى في الترغيب فيه وجهين على رواية أنه لا يضمن .

قوله ﴿ وَفِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ وَشِبْهِهِ : رِوَايَتَانِ ﴾

وأطلقهما في الرعاية الصغرى فيهما .

أما العمد : فلا تجب فيه الكفارة . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم أبو بكر ، وابن حامد ، والقاضي ، وولده أبو الحسين ، والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، والشيرازي ، وابن البناء ، وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح ، وابن منجا في شرحه ، والمشهور في المذهب : أنه

لا كفارة في قتل العمد .

وقدمه في الرعاية الكبرى .
وعنه : تجب . اختارها أبو محمد الجوزي .
وجزم به في الوجيز ، والمنور .
وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير .
قال الزركشي : وزعم القاضي والشريف وأبو الخطاب - في خلافهما - أن
هذه الرواية اختيار الخرقى .
قال : وليس في كلامه ما يدل على ذلك .
وكذا قال في الهداية ، والفروع : إنه اختيار الخرقى .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والبلغة .
وأما شبه العمدة : فالصحيح من المذهب : وجوب الكفارة به . نص عليه .
واختاره الشيرازي ، وابن البناء ، وغيرها .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والبلغة ، والمحرم ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .
قال في الفروع : ويلزم على الأصح .
قال المصنف : لا أعلم لأصحابنا في شبه العمدة في وجوب الكفارة قولاً .
ومقتضى الدليل وجوب الكفارة .
والرواية الثانية : لا تجب ، كالعمدة .
قال المصنف والشارح : اختارها أبو بكر .
وظاهر كلام المصنف : أنها اختيار أبي بكر ، والقاضي . وكذا قال ابن منجه
والذي حكاه الأصحاب فيها : إنما هو اختيار أبي بكر فقط .
فأمهل المصنف اطلع على أنه اختيار القاضي في موضع من كلامه .

تفسيه : قال الزركشي : وقد وقع لأبي محمد في المقنع إجراء الروايتين في شبه العمدة . وهو ذهول .

وقد قال في المغنى : لا أعلم لأصحابنا فيه قولاً .
قال ابن منبج - بعد حكاية كلامه في المغنى - فحكاية الرواية في شبه العمدة وقعت هنا سهواً .

قال الشارح - بعد حكاية كلامه في المغنى - : وقد ذكر شيخنا في الكتاب المشروح رواية أنه كالعمدة . لأن ديبته مغلظة .
فظاهره أنه ما اطلع عليها إلا في هذا الكتاب . انتهى .
قلت : وهذا الصواب .

وقد ذكر هذه الرواية الناظم ، وابن حمدان في رعايته ، وصاحب الفروع ، وغيرهم . ولم يتعرضوا للنقل فيها .
لكن قال الناظم : هي بعيدة .
وقد عللها الشارح ، فقال : لأن ديبته مغلظة . فكانت كالعمدة .

فأمرتاه

إمراهما : من لزمته كفارة ، ففي ماله مطلقاً . على الصحيح من المذهب .
وقيل : ما حمله بيت المال من خطأ الإمام وحاكم ففي بيت المال .
ويكفر الولي عن غير مكلف من ماله .

الثانية : نقل مهنا : القتل له كفارة . والزنا له كفارة .
ونقل الميموني : ليس بعد القتل شيء أشد من الزنا .

باب القسامة

قوله ﴿ وَهِيَ الْإِيمَانُ الْمَكْرَرَةُ فِي دَعْوَى الْقَتْلِ ﴾ .

مراده : قتل معصوم . وظاهره : سواء كان القتل عمداً أو خطأ .

أما العمد : فلا نزاع فيه بشروطه .

وأما الخطأ : فيأتي في كلام المصنف كلام الخرق وغيره .

قوله ﴿ وَلَا تَثْبُتُ إِلَّا بِشُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ ﴾ :

أَحَدُهَا : دَعْوَى الْقَتْلِ ، ذَكَرْنَا كَانَ الْمُقْتُولُ أَوْ أُنْتَى ، حُرًّا أَوْ

عَبْدًا ، مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا قسامة في عبد وكافر . وهو ظاهر كلام الخرق . لأنها - عنده -

لا تشرع إلا فيما يوجب القصاص .

كذا فهم المصنف منه ، واختاره . ويأتي قريباً .

قوله ﴿ الثَّانِي : اللَّوْثُ . وَهِيَ الْعِدَاوَةُ الظَّاهِرَةُ ، كَنَحْوِ مَا كَانَ

بَيْنَ الْأَنْصَارِ وَأَهْلِ خَيْبَرَ ، وَكَمَا بَيْنَ الْقَبَائِلِ الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا

بِثَّارٍ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .

وهو المذهب كما قال . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال في الهداية : هذا اختيار عامة شيوخنا .

وهو من مفردات المذهب .
ويدخل في ذلك : لو حصل عداوة مع سيد عبد وعصبته . فلو وجد قتيل في
صحراء ، وليس معه غير عبده : كان ذلك لوثا في حق العبد . ولورثة سيده القسامة .
قاله في الرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .
وعنه : ما يدل على أنه ما يغلب على الظن صحة الدعوى به ، كتفرق جماعة عن
قتيل ، ووجود قتيل عند من معه سيف ملطخ بدم ، وشهادة جماعة ممن لا يثبت
القتل بشهادتهم كالنساء والصبيان ، وعدل واحد ، وفسقة ، ونحو ذلك .
واختار هذه الرواية أبو محمد الجوزي ، وابن رزین ، وللشيخ تقي الدين
رحمة الله عليهم ، وغيرهم .

قلت : وهو الصواب .
وعنه : إذا كان عداوة أو عصبية . نقلها على بن سعيد .
وعنه : يشترط مع العداوة أثر القتل في المقتول . اختارها أبو بكر ، كدم من
أذنه . وفيه من أنفه وجهان .
وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن رزین ، والفروع . وقال :

ويتوجه : أو من شفته .
قال في الحرر : وهل يقدر فيه فقد أثر القتل ؟ على روايتين .
وقال في الترغيب : ليس ذلك أثراً .
واشترط القاضي : أن لا يختلط بالعدو غيره .
والمقصود : عدم الاشتراط .
وقال ابن عقيل : إن ادعى قتيل على محلة بلد كبير بطرقه غير أهله : ثبتت
القسامة في رواية .

قوله ﴿ فَأَمَّا قَوْلُ الْقَتِيلِ «فَلَانٌ قَتَلَنِي» فَلَيْسَ بِلَوْثٍ ﴾ .
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل اليموني : أذهب إلى القسامة إذا كان ثمّ لطنخ . إذا كان ثم سبب بين . إذا كان ثم عداوة . إذا كان مثل المدعى عليه يفعل مثل هذا .

قوله ﴿ وَمَتَىٰ أَدْعَى الْقَتْلَ - مَعَ عَدَمِ الدَّوْتِ عَمَدًا - فَقَالَ الْخُرْتِيُّ : لَا يُحْكَمَ لَهُ يَمِينٌ وَلَا بَغْيِرَهَا ﴾ .

وهو إحدى الروايات .

قال في الفروع : وهي أشهر .

وعن الإمام أحمد رحمه الله : أنه يحلف يمينا واحدة . وهي الأولى .

وهو الصحيح من المذهب .

قال الزركشي : والقول بالحلف هو الحق .

وصححه في المغني ، والشرح ، وغيرهما .

واختاره أبو الخطاب ، وابن البناء ، وغيرهما .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، والمهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،

والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وعنه : يحلف خمسين يمينا .

فأمره : حيث حلف المدعى عليه : فلا كلام . وحيث امتنع : لم يقض عليه

بالقود . بلا نزاع .

وهل يقضى عليه بالدية ؟ فيه روايتان .

وأطلقهما الزركشي وصاحب الرعايتين .

قال المصنف ، والشارح : وأما الدية فتثبت بالنكول عند من يثبت المال

به ، أو ترد اليمين على المدعى فيحلف يمينا واحدة .

قال في الرعاية الكبرى - بعد أن أطلق الوجهين - قلت : ويحتمل أن

يحلف المدعى ، إن قلنا : برد اليمين ، ويأخذ الدية . انتهى .

وإذا لم يقض عليه : فهل يحل سبيله ، أو يجبس ؟ على وجهين .
وأطلقهما الزركشى .

قلت : الصواب تخلية سبيله على ما يأتي .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ خَطَأً حَلَفَ يَمِينًا وَاحِدَةً ﴾ وهو المذهب .

جزم به في المحرر ، والوجيز .

وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاوي .

وعنه : يحلف خمسين يميناً .

وعنه : تلزمه الدية .

قوله ﴿ الثَّالِثُ : اتَّفَقَ الْأَوْلِيَاءُ فِي الدَّعْوَى . فَإِنْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ
وَأَنْكَرَ بَعْضٌ : لَمْ تَثْبُتِ الْقَسَامَةُ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المنفى ، والمحزر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن لم يكذب بعضهم بعضاً : لم يقدر .

قوله ﴿ الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ فِي الْمَدَّعِينَ رِجَالٌ عُقَلَاءُ ، وَلَا مَدْخَلٌ

لِلنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْمَجَانِينِ فِي الْقَسَامَةِ ، عَمْدًا كَانَ أَوْ خَطَأً ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

وعند ابن عقيل : للنساء مدخل في القسامة في قتل الخطأ .

فعلى المذهب : إن كان في الأولياء نساء : أقسم الرجال فقط . وإن كان

الجميع نساء : فهو كما لو نكل الورثة .

فأمره : لآمدخل للخنثى فى القسامة . على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام الخرقى .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور .

وصححه فى النظم . وقدمه فى الرعايتين .

وقيل : بلى .

وأطلقهما فى المنفى ، والمحزر ، والشرح ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والزركشى .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ ، أَحَدُهُمَا غَائِبٌ أَوْ غَيْرٌ مُكَلَّفٍ ، فَلِلْحَاضِرِ الْمَكَلَّفِ أَنْ يَحْلِفَ وَيَسْتَحِقَّ نَصِيبَهُ مِنَ الدِّيَةِ ﴾ هذا المذهب .

جزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والهادى ، والوجيز .

قال فى الفروع : حلف على الأصح .

واختاره أبو بكر ، والقاضى ، وغيرهما .

قال الزركشى : هذا المذهب المشهور .

وقدمه فى المحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

قال المصنف هنا : والأولى عندى : أنه لا يستحق شيئاً حتى يحلف الآخر .

فلا قسامة إلا بعد أهلية الآخر .

ومحل الخلاف : فى غير العمد . قاله فى الهداية ، وغيره .

قوله ﴿ وَهَلْ يَحْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا ، أَوْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾

يعنى إذا قلنا : يحلف ويستحق نصيبه .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والهادى ، والمحزر ، والفروع ، والحاوى ، والزركشى .

أمرهما : يحلف خمسين . اختاره أبو بكر في الخلاف . وجزم به في المنور ،
ومتتخب الأدي .

وقدمه في الرعايتين ، والنظم .

والوجه الثاني : يحلف خمسا وعشرين . اختاره ابن حامد .

وجزم به في الوجيز .

قوله ﴿ وَإِذَا قَدِمَ الْعَائِبُ ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ : حَلَفَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ .

وَلَهُ بِقِيَّتِهَا ﴾ .

سواء قلنا : يحلف الأول خمسين ، أو خمسا وعشرين . وهذا المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوجب ، والخلاصة ،

والهادي ، والمحرم ، والوجيز ، والحاوي ، والرعاية .

واختاره أبو بكر ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، والزركشي .

وقيل : يحلف خمسين . وحكى عن أبي بكر ، والقاضي .

وعلى هذا إن اختلف التعيين أقسم كل واحد على من عينه .

قوله ﴿ وَذَكَرَ الْخُرْقِيُّ مِنْ شُرُوطِ الْقَسَامَةِ : أَنَّ تَكُونَ الدَّعْوَى

عَمْدًا تُوجِبُ الْقِصَاصَ ، إِذَا بُنِيَ الْقَتْلُ ، وَأَنَّ تَكُونَ الدَّعْوَى عَلَى

وَاحِدٍ ﴾ .

ظاهر كلام الخرقى في القسامة : أن تكون الدعوى عمداً .

ومان إليه المصنف .

وعلاه الزركشي ، وقال : هذا نظر حسن .

وليس كلام الخرقى بالبين في ذلك .

وقال غيره : ليس بشرط . وهو المذهب .

قال الزركشى : لم أر الأصحاب عرجوا على كلام الخرقى .
قال الشارح : وعند غير الخرقى من أصحابنا : تجرى القسامة فيما لا قود فيه .
كما قال المصنف هنا .

وفى الترغيب : عنه عمداً . والنص : أو خطأ .
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والقروع ، وغيرهم .
وأما الدعوى على واحد ، فإن كانت الدعوى عمداً محضاً : لم يقسموا إلا على
واحد معين . ويستحقون دمه . وهذا بلا نزاع .

وإن كانت خطأ ، أو شبه عمد ، فالصحيح من المذهب ، والروايتين : ليس
لهم القسامة .

ولا تشرع على أكثر من واحد . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : الخرقى ،
وأبو بكر ، والقاضى ، وجماعة من أصحابه ، كالشريف أبى جعفر ، وأبى الخطاب ،
والشيرازى ، وابن البناء ، وابن عقيل ، وغيرهم .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والقروع ، وغيرهم .
وعنه : لهم القسامة على جماعة معينين ويستحقون الدية .
وهو الذى قاله المصنف هنا .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .
وقدمه فى الرعايتين .

وظاهر كلام المصنف هنا : أن غير الخرقى قال ذلك .

وتابعه على ذلك الشارح ، وابن منجافى شرحه .

وليس الأمر كذلك . فقد ذكرنا عن غير الخرقى من اختار ذلك .

فعلى الرواية الثانية : هل يحلف كل واحد من المدعى عليهم خمسين يمينا ،
أو بقسطه منها ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما فى المحرر ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والزركشى .

أمرهما : يحلف كل واحد منهم خمسين يمينا .

قدمه فى الرعايتين ، والنظم .

والوجه الثانى : يحلف كل واحد بقسطه .

قوله ﴿ وَيَبْدَأُ فِي الْقَسَامَةِ بِأَيْمَانِ الْمَدَّعِينَ . فَيَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا ،

وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْوَارِثِ ﴾ .

يعنى العصبة . على ماتقدم . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر

الأصحاب . وهو ظاهر كلام الخرقى .

واختاره ابن حامد ، وغيره .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

وجزم به فى المحرر ، والوجيز ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والهادى ، والكافى ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يحلف من العصبة الوارث منهم وغير الوارث . نصرها جماعة من

الأصحاب . منهم : الشريف ، وأبو الخطاب - فى خلافيهما - والشيرازى ، وابن

البناء .

قال الزركشى ، والقاضى : فيما أظن .

فيقسم من عرف وجه نسبته من المقتول ، لأنه من القبيلة فقط . ذكره جماعة

وسأله الميمونى رحمه الله : إن لم يكن أولياء ؟ قال : فقبيلته التى هو فيها ،

أو أقربهم منه .

وظاهر كلام أبي بكر في التنبيه : أنهم العصابة الوارثون .
قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ وَاحِدًا حَلَفَ ﴾ هذا المذهب .
جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والهادي ، والمحزر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع .
ونقل الميموني : لا أجتريء عليه .
وفي مختصر ابن رزين : يحلف ولياً يميناً .
وعنه : خمسون .

فوائد

إمداها : في اعتبار كون الأيمان التحسين في مجلس واحد : وجهان . أصلهما
الموالة . وأطلقهما في الفروع .
أمرهما : لا يعتبر كون ذلك في مجلس واحد . قدمه في الرعايتين .
والوجه الثاني : يعتبر . فلو حلف ثم جن . ثم أفاق أو عزل الحاكم :
بني ، لا وارثه .

الثانية : ورث المستحق كالمستحق بالأصالة . على الصحيح من المذهب .
قال في المنتخب : إن لم يكن طالب . فله الحق ابتداء . ولا بد من تفصيل
الدعوى في يمين المدعى .

الثالثة : متى حلف الذكور فالحق للجميع . على الصحيح من المذهب .
وقيل : العمد لذكور العصابة .

الرابعة : يشترط حضور المدعى عليه بوقت يمينه . كالبينة عليه . وحضور

المدعى . ذكره المصنف ، وغيره . واقتصر عليه في الفروع . ويضعه في بعضها

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفُوا حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا وَبَرَى ﴾

وكذلك إن كانوا نساء . وهذا المذهب في ذلك كله .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

قال الزركشى : هذا هو المذهب المعروف .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الوجيز ، وغيرهما .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والهادى ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ،
والزركشى ، وغيرهم .

وعنه : يحلف المدعى عليه في الخطأ ويفرم الدية .

وعنه : يؤخذ من بيت المال . اختاره أبو بكر .

وقدم في الموجز : يحلف يمينا واحدة . وهو رواية في التبصرة .

وقال في المستوعب : لا يصح يمينه إلا بقوله « ما قتلته ، ولا أعنت عليه

ولا تسببت » لثلاث يتأول . انتهى .

وقد تقدم إذا قلنا تصح الدعوى في الخطأ وشبهه على جماعة : هل يحلف كل

واحد خمسون يمينا أو قسطه منها . فليراجع .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفِ الْمُدَّعُونَ ، وَلَمْ يَرْضَوْا بِيَمِينِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

فَدَّاهُ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ طَلَبُوا أَيْمَانَهُمْ فَنَكَلُوا : لَمْ يُحْبَسُوا ﴾ .

هذا المذهب . بلاريب .

وجزم به في الهداية . والمذهب ، والخلاصة ، والهادى ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى

الصغير ، وغيرهم .

وعنه : يجبسون حتى يقرأوا أو يحلفوا .
وأطلقهما في الفروع ، والزركشى .
قوله ﴿ وَهَلْ تَلَزَمُهُمُ الدِّيَّةُ ، أَوْ تَكُونُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ؟ عَلَى
رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

يعنى : إذا نكلوا ، وقلنا : إنهم لا يجبسون .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والهادى ، والفروع ، والزركشى .

إحداهما : تلزمهم الدية . وهو المذهب .
اختره أبو بكر ، والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرهم .
وصححه الشارح ، والناظم .
قال في الفروع : وهى أظهر .
وقدمه فى الرعايتين .

والرواية الثانية : تكون فى بيت المال .
وقدمه فى المحرر ، والحاوى الصغير .
وبنى الزركشى وغيره روايتى الحبس وعدمه على هذه الرواية . وهو واضح .
فأدناه

إحداهما : لورد المدعى عليه اليمين على المدعى ، فليس المدعى أن يحلف .
على الصحيح من المذهب .
وقال فى الترغيب : على رد اليمين وجهان ، وأنها فى كل نكول عن يمين ،
مع العود إليها فى مقام آخر : هل له ذلك لتعدد المقام ، أم لا ، لنكوله مرة ؟
الثانية : يفدى ميت فى زحمة - كجمعة وطواف - من بيت المال . على الصحيح
من المذهب .

وعنه : هدر .
وعنه : هدر فى صلاة لا حج . لإمكان صلاته فى غير زحام خاليا .